

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الاجابة عن سؤال محدد يدور حول الارتباط بين كل من سياسة المدن الجديدة واستراتيجية التنمية الإقليمية في مصر، أو بمعنى آخر تتساءل عن مدى العلاقة المتبادلة بين عملية إنشاء المدن الجديدة وإتباع سياسة التنمية الإقليمية، ولقد قسمت الدراسة إلى قسمين كبيرين، يدور الأول منها حول المفاهيم، الاستراتيجيات والأبعاد المكانية والنظرية، وقد تمت مناقشة كل ذلك في المبحثين الأول والثاني من الدراسة، ففي المبحث الأول نوقشت مفاهيم: المدينة الجديدة، التنمية الإقليمية، كما ألقى الضوء على دور المدن في التنمية الإقليمية، ثم اختتم بمحاولة لتصنيف المدن الجديدة في مصر من منظور التنمية.

أما المبحث الثاني، فقد تناول موضوعات: أقاليم التنمية، استراتيجيات التنمية الإقليمية، ثم تعرض للعلاقة بين كل من المدن الجديدة واستراتيجيات التنمية الإقليمية، لينتهي بإلقاء الضوء على عملية "التقليم" "Regionalization"، أو "الأقلمة" التي يقصد بها كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل تحقيق التنمية.

أما القسم الثاني من الدراسة والذي يتناول المدن الجديدة في مصر، وعلاقتها بالتنمية الإقليمية. جوهر الدراسة. فقد قسم أيضاً إلى مبحثين، ناقش الأول منهما (المبحث الثالث) التنمية الإقليمية في مصر بادئا بإلقاء الضوء على تجربة التخطيط الإقليمي، ثم اتجه إلى إيضاح الأبعاد المكانية للتنمية مبرزاً أهم محاورها.

أما المبحث الرابع، فقد اختص بالمدن المصرية الجديدة من حيث النشأة

والتطور، التوزيع على محاور التنمية، التوزيع على الأقاليم الاقتصادية توزيعاً نظرياً وواقعياً، الأنماط من حيث التبعية أو الاستقلال عن المدن الأخرى، ثم الوظائف من حيث أدوارها كأقطاب تنمية أو كأقطاب تخفيف، أو كمدن مشروعات قومية أو متعددة الأهداف. وكما بدأت الدراسة بمقدمة، فإنها قد أنهت بخاتمة تبرز العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر.

المبحث الأول: مفاهيم وأبعاد نظرية

المدينة الجديدة The New Town نمط من الأنماط العمرانية الحضرية نشأ مصاحباً لظهور جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافيا البشرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وإذا كانت المدرسة الجغرافية الفرنسية هي المهد الذي نشأت فيه جغرافية العمران، فإن ظهور المدينة الجديدة - فكراً وتطبيقاً - قد ارتبط بالتجربة العمرانية البريطانية (99 : 43)، فمن المعروف أن المدينة الجديدة كنمط عمراني قد انتشرت على المستوى العالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، بعد أن مكثت لفترة من الوقت في "المثتل البريطاني، فيما بين اختصار فكرة مدن الحدائق في ذهن "ابنزهوارد E. Howard" في نهايات القرن التاسع عشر، وتلك الطفرة من المدن الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة (١١:١).

ولقد كان الهدف الأول من انشاء المدن الجديدة في بريطانيا هو توفير الحياة الأفضل لسكان مدينة لندن، عن طريق بناء مجموعة من مدن الحدائق، ولكن هذا الهدف سرعان ما تحوّل إلى إنعاش المناطق المتدهورة Depressed وذلك في أعقاب الدمار الذي لحق بمعظم المدن البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية. أما اليوم، فلقد أصبح من الصعب تحديد هوية المدينة الجديدة، بعد أن تعددت أهدافها واختلفت من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، هذه الأهداف التي تراوحت بين تحقيق التنمية في المناطق المتخلفة - أقطاب / مراكز النمو / والتنمية.

Growth/ Development Poles/ Centres وتخفيف التكدس السكاني والاقتصادي عن المراكز المتروبولية الكبرى . أقطاب التخفيف Relief Poles ، لذلك فمن الصعب إيجاد قاعدة مقنعة تمكنا من تحديد مفهوم المدينة الجديدة دون القياس، "ولو أن هذا المفهوم بدأ يتبلور ويدخل في إطار نظرية أوسع هي نظرية مراكز النمو" (٢٦:٢٤).

وبالإضافة إلى صعوبة تحديد مفهوم المدينة الجديدة، فإن ثمة صعوبة أخرى تكتنف عملية تقويم هذا النمط العمراني، ألا وهي قلة الدراسات المتعلقة بالمؤشرات التي يُعتمد عليها في عملية التقويم، كمؤشر العائد الاقتصادي والفائدة الاجتماعية، ومؤشر استراتيجيات التنمية العمرانية المختلفة، وترجع هذه القلة إلى عدم وضوح أهداف المدن الجديدة، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإجراء عملية التقويم، وكذلك إلى صعوبة عملية حساب كل من العائد الاقتصادي والفائدة الاجتماعية، (٣٢:٢٤).

وتتميز أنماط مراكز الاستقرار البشري الحضري حديثة النشأة . المدن الجديدة -بتعددتها من حيث اتصالها بالمدن الأقدم نشأة أو انفصالها عنها، ومن حيث استقلالها الاقتصادي عن هذه المدن أو تبعيتها لها، ومن ثم تندرج هذه الأنماط من الضاحية الجديدة New Suburb إلى المدينة الجديدة المستقلة، مروراً بالضواحي المخططة والمدن التوابع Satellite Town ، وكل هذه الأنماط تمثل عناصر اتجاه الانتشار المدني أو الإتجاه التخطيطي، أحد شقي إتجاهات النمو في مدينة اليوم، في مقابل الشق الآخر المتمثل في الإتجاه نحو مركزية النمو، (٩٨:٣).

وتتسم ظاهرة المدن الجديدة بعموميتها، إذ أنها تمثل ظاهرة عامة رغم تباين الاعتبارات الكامنة وراء انشائها، حسب تباين الأنظمة السياسية المختلفة، ومشكلات العصر الذي تنشأ فيه هذه المدن، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تظهر فيها، وفي الوقت نفسه تعتبر هذه المدن الجديدة إنعكاساً لمفاهيم معينة تتعلق بالأيديولوجيات السائدة في المجتمع، وبطبيعة الحكومة من حيث

مركزيتها أو لامركزيتها، ومن حيث درجة تدخلها في تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث اتجاهات التنمية، فإذا كانت أهداف المدن الجديدة في بريطانيا تتمثل في حل مشكلة الإسكان وإعادة توزيع السكان، وفي محاولة التخفيف من حدة الفقر الحضري بإيجاد فرص عمل جديدة، مما يعني الإرادة المسبقة فيما يتعلق بإنشاء هذه المدن - وهي نفس أهداف المدن الجديدة في كل من مصر وفرنسا على سبيل المثال - فإن المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تنشأ طبقاً لتصور معين أو مخطط قومي، وإنما تنشأ بشكل تلقائي، (43:116)، على أساس أن التوسعات الحضرية الجديدة تعتبر تجمعات عمرانية جديدة، وهذا عكس الوضع فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، حيث كانت أية إنشاءات عمرانية جديدة تدخل في عداد المدن الجديدة، مهما كانت أهمية هذه الإنشاءات، (٢٥:٢٤)، وترتيباً على ما سبق، فإن التعريف المحدد أو التحديد الدقيق لمفهوم المدينة الجديدة ليس هدفاً في حد ذاته في هذه الدراسة، وإنما يمكن القول أن مفهوم المدينة الجديدة الذي سوف تعتمده هو: كل مدينة أقيمت أو وضعت خطط إنشائها فيما قبل عام ١٩٧٥، ولم تكن موجودة في الواقع أو الفكر التخطيطي المصري قبل ذلك التاريخ، الذي يمثل بداية اتجاه الدولة إلى إنشاء المدن الجديدة، (٣٦:٣٦)، حين اتخذت عدة خطوات تشريعية وتنظيمية واقتصادية لتنفيذ سياسة نشر العمران خارج المعمر الحالي*، وإن كان بعض الباحثين يرجع الجذور الأولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة في مصر إلى عام ١٩٦٨، (٣٣:٣٠ - ٦٧)، أو ربما إلى قبل ذلك بمائة عام - مدن منطقة قناة السويس، خاصة مدينتا بورسعيد والإسماعيلية، (١٥:٣٣).

(*) وتتمثل هذه الخطوات في: صدور القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة، إدخال اسم التعمير والمجتمعات الجديدة في إطار مسمى وزارة الإسكان، إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتخصيص بند مستقل في المخطط الاقتصادية والاجتماعية وفي الميزانية العامة للدولة لاستثمارات المجتمعات والمدن الجديدة، (٣:١٩).

١ - ٢ مفهوم التنمية الاقليمية:

ترجع أهمية المفهوم الجغرافي لموضوع التنمية الاقليمية إلى طبيعة المنظور الجغرافي فيما يتعلق بكل من : الاقليم والتنمية، فالاقليم من أبرز المفاهيم الجغرافية، بل إن غاية البحث الجغرافي هي الوصول إلى تحديد ملامح الشخصية الاقليمية ، (١٠٧:٥) ، أما التنمية، فليس أقدر من الجغرافي على دراستها دراسة شاملة من كافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، خاصة إذا ما وضع في الاعتبار أن من أهداف علم الجغرافيا - النواحي التطبيقية - تحسين سطح الأرض بوصفه مكاناً للحياة البشرية، ولذلك فالجغرافيا تهتم بالمشكلات المكانية الاقليمية، من حيث دراسة أسسها وتحديد أسبابها، ووضع حلولها، كما تعتبر - أي الجغرافيا - ميدان بحث علمي له نتائج ذات أهمية كبرى في تحقيق التوازن الاقليمي أو المساواة الاقليمية، وذلك عن طريق العمل على التقليل من التفاوتات الاقليمية داخل الاقليم الواحد، والحد من هذه التفاوتات فيما بين الاقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة (٥:١١٥، ١١٩، ١٢٥).

وتتلخص فكرة أو مفهوم التنمية الإقليمية في تلك العملية - النظرية أو / و التطبيقية - التي تؤدي إلى حدوث عدة مظاهر تدل على تغير "اللانديسكيب النفعي" Beneficial Lands cape لإقليم ما، بما يحقق وضعاً أفضل لسكان هذا الاقليم، أو بمعنى آخر، يمكن تعريف التنمية الاقليمية بأنها تلك التغيرات - والتغير من أهم اهتمامات علم الجغرافيا التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين أوضاع حياة سكان هذا الاقليم، وتقليل التفاوتات المكانية/ البشرية Spatial/ Human Disparities بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارد هذا الاقليم ، وعن طريق تحسين كفاءة موارده البشرية بكافة تفصيلاتها. ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بفرض تقليل التفاوتات بين

أقاليم الدولة الواحدة من مفاهيم التنمية الإقليمية ، (١٢٠:٥) ، وهو المفهوم المقصود في هذه الدراسة.

١ - ٣ دور المدن في التنمية الإقليمية :

رغم أن الوسيلة الأكثر بساطة في إدخال موضوع الحيز Space إلى حيز الدراسات المتعلقة بالنمو الإقليمي هي استخدام عامل المسافة أو تكلفة النقل ، إلا أن ذلك ليس المنهج الوحيد أو الأكثر أهمية في هذا الصدد ، وذلك لأن المهتمين بالتنمية الإقليمية لا يهتمون فقط بالمسافات الفاصلة بين الأماكن داخل الحيز الجغرافي ، وإنما يتسع اهتمامهم ليشمل البناءات الداخلية لهذه الأماكن التي تمثل - أي الأماكن - الملمح الأساسي الفاصل بين إطار عمل تحليلي يركز على مجموعة من الأقاليم غير الحيزية Spaceless ، وإطار عمل آخر يقر بوجود البعد المكاني بين هذه الأقاليم أو داخل كل منها .

ولما كانت الأماكن المقصودة هنا هي المدن ، فإنه يتبادر إلى الذهن سؤال عن مدى الصلة بين كل من المدينة والتنمية الإقليمية ، وللإجابة عن مثل هذا السؤال يمكن القول أن كل مظهر من مظاهر التغير في الاقتصاد القومي ينعكس في شكل تغير حضري يختلف باختلاف كل من : النظام الحضري والاقتصاد القومي ، وهو الاختلاف الذي ينعكس على كل من حجم ووظيفة المدينة ، وعلاقتها بمنطقة نفوذها ، وتأثيرها على المدن الأخرى ، أو تأثرها بها (٨١:٩٠) ، ومن ناحية أخرى ، هناك ارتباط كبير بين عملية التحضر من ناحية ، والتغير الثقافي والاجتماعي من ناحية أخرى ، لأن الأخير هو الذي يهيئ المجتمع للانتقال إلى مرحلة تراكم رأس المال ، والتطور التقني ، ومن ثم التقدم الاقتصادي ، ويحدث هذا في جزء منه بسبب أن المركز العمراني الحضري - خاصة إذا كان ذا مقياس كبير - يمثل ميدان تنافس تتواجه فيه الأوضاع التقليدية - العاكسة للنمو الداخلي - والأوضاع الخارجية التي غالباً

ما تكون "حاملة للنمو" أو نزاعة اليه، وهذه الظاهرة يطلق عليها منظرو قطب النمو عملية الاستقطاب النفسي * Psychological Polarization .

وتتمثل أهمية عملية الاستقطاب النفسي في أن غو المراكز الحضرية دائماً ما يكون له تأثير "موكد" على التنمية الإقليمية والتنمية القومية. فالمدينة تعتبر "عين" و"أذن" الإقليم الذي تقع فيه، ترى وتسمع وتشعر بأجزائه المختلفة، وبالاقتصاد القومي، بل وبالعالم كله حيث الابتكارات والعادات والنظم الإدارية الجديدة، أي المحدثات Innovations ذات الأهمية الكبيرة في الإسهام في تقدم وتنمية هذا الاقليم، (١٨ : ١١).

وتقوم المدن بدور مهم في عمليتي النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية، وذلك لأن وجود هذه المدن يعتبر شرطاً أساسياً - وان لم يكن وحيداً - للإنتقال بالمجتمع من مرحلة الاقتصاد الأحادي إلى مرحلة الاقتصاد المتنوع، كما أن هذه المدن تعتبر مستودعات اشعاع للتحويل الإقليمي باعتبارها مواقع رئيسية للمدخلات الحيوية اللازمة لعمليتي الإنتاج والتنمية، فوجودها في هذه المواقع وقيامها بوظائفها لخدمة المناطق الإقليمية الأخرى يجعلها قادرة على نشر التنمية إلى المدن الأصغر، وإلى المراكز العمرانية الريفية، خاصة في دول العالم النامي، (١٨:١٣).

وتوجد علاقة واضحة بين البناءات الحضرية من ناحية والتنمية الإقليمية من ناحية أخرى، وذلك لأن الأخيرة تتركز في معظمها على التصنيع، الذي يمثل - هو والتحضر - جانبان لعملة واحدة ، أو مظهران لعملية واحدة، كذلك، فإن كبر

(*) يقسم هؤلاء المنظرون عملية الاستقطاب إلى أربعة أقسام هي: الاستقطاب الفني، الداخلي، الجغرافي، والنفسي، (٢٦ : ٥٢٩).

مقياس المركز العمراني الحضري - سكاناً ووظائفاً - يعني المزيد من التخصص الإنتاجي من ناحية، والكفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى، ومن ثم المزيد من النمو الصناعي، كما يؤدي هذا الكبر إلى إيجاد نظم اقتصادية خارجية مكانية وغير مكانية - ذات تأثير تجمعي يؤدي إلى المزيد من التنمية ، (47:55).

ومن وجهة نظر تحليل النمو الإقليمي، فإن دور المدن أوسع بعض الشيء من أن تتضمنه علاقات مصفوفة حضرية - صناعية، كما أنه من حيث الفعالية ضمن - الإقليمية Intra-Regional ، فإن التركيز المكاني لكل من السكان والأنشطة الاقتصادية هو طريقة فعالة وكافية لتنظيم عملية توزيع الموارد الإقليمية، (46:73).

ورغم وجود بعض النظريات المتعلقة بالأماكن المركزية وتراتبها، كمنظية المكان المركزي "لكريستالر"، وتحليل "لوش" للمراكز الهرمائية، إلا أن أهم الصعوبات المتعلقة بفهم العلاقات الهيئية بين كل من الحجم والبناء المكاني للهرمائية الحضرية الإقليمية من ناحية، والنمو الإقليمي من ناحية أخرى هي في عدم وجود نظرية كافية لتفسير كيفية تطور هذه الهرمائية أو لإيضاح أهميتها بالنسبة للتنمية الإقليمية، (47:56)، ولكن رغم هذا، فإنه إذا كان لتكوين الهرمائية الحضرية الإقليمية تأثير قليل على عملية النمو الإقليمي، إلا أنه يمكن اعتبار أن حجم وكفاءة أداء المدينة الكبيرة القائمة Leading Metropolis في الإقليم هما الصلة الرئيسية بين البناء الحضري من ناحية، ومعدل التنمية الإقليمية من ناحية أخرى، وذلك لأن المدينة ذات المرتبة الأكبر في الإقليم لابد وأن تكون أكثر "نظراً للخارج" من غيرها من المدن الأخرى، وهي - أي المدينة الكبيرة - المرشحة والقابلة لأن تكون "ميناء دخول" لكافة عوامل التغيير المؤدية إلى التغيير المؤدي إلى التنمية.

ويعتبر سوق العمل المتروبولي سوقاً أكثر كفاءة من غيره من الأسواق الحضرية الأخرى، بما يوفره من مجالات أكثر للتغير المهني، ومن قابلية أكثر للتأقلم الوظيفي والتخصص المهاري، ومن فرص أكثر تمهداً لرحلة العمل اليومية، كذلك فإن الإمداد برأس المال، والتركز المكاني للمؤسسات المالية هو نشاط متروبولي إلى حد بعيد، ومن ثم يتضح أن عامل الحركة بين - الإقليمية يتألف بدرجة متزايدة من: تدفق رأس المال، وتدفق قوة العمل بين - المتروبولية، ومن ناحية أخرى، فإن مدى ونوعية الخدمات الحضرية يمثل قوة جذب جيدة لصناعات جديدة تتجه نحو المدينة الإقليمية الفائزة، وهو ما يلخص أهمية هذه المدينة، طالما أن غور الخدمات يرتبط بشدة بحجم المدينة، ومستوى الدخل النقدي لسكانها، ولهذا فإن الطريقة الأكثر كفاءة لتوطين البنية الأساسية الإقليمية - من وجهة نظر تعزيز النمو الإقليمي - هي في تركيز هذه البنية الأساسية في المدينة الرئيسة - الأولى Prime - في الإقليم.

١ - ٤ أنماط المدن الجديدة من منظور التنمية :

يمكن تقسيم المدن الجديدة في مصر من منظور التنمية إلى ثلاث فئات رئيسية، تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات فرعية، وذلك كما يلي، (شكل رقم ١).

أولاً : من حيث الاستقلال عن المدن الكبرى أو التجمعة لها، حيث يمكن تقسيمها إلى مدن مستقلة، مدن تابعة، ومدن المشروعات القومية غير المرتبطة بالمدن.

ثانياً : من حيث الهدف من الانشاء، حيث يمكن تقسيمها إلى مدن جديدة أقطاب تنمية، ومدن جديدة أقطاب تخفيف، ومدن جديدة متعددة الأهداف.

ثالثاً : من حيث مرحلة التنفيذ، حيث يمكن تقسيمها إلى مدن جديدة قائمة غير

مكتملة ، مدن جديدة في طور الإنشاء ، ومدن جديدة في طور الدراسة،
ويمكن تجميع الفئات الرئيسية والفرعية في الجدول التالي:

جدول رقم (١) أنماط المدن الجديدة في مصر من منظور التنمية*

الرمز	الاستقلال والتنمية	الرمز	الهدف من الإنشاء	الرمز	مرحلة التنفيذ
١	مدن مستقلة	أ	أقطاب تنمية	ا	مدن قائمة غير مكتملة
٢	مدن تابعة	ب	أقطاب تخفيف	ب	مدن في طور الإنشاء
٣	مدن للمشروعات القومية	ج	مدن متعددة الأهداف	ج	مدن في طور الدراسة

وفي ضوء التقسيم السابق، يمكن توزيع المدن المصرية الجديدة على الفئات التالية:

الفئة الأولى، المدن المستقلة أقطاب التنمية القائمة، وتضم مدن: العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، السادات، و برج العرب الجديدة - العامرة الجديدة سابقا، ويمكن أن يرمز لها بالرمز **١ أ**.

الفئة الثانية، المدن التوابيع أقطاب التخفيف القائمة، ورمزها **٢ ب**، وتتبعها مدينة واحدة هي ١٥ مايو.

الفئة الثالثة، المدن التوابيع أقطاب التخفيف في طور الإنشاء، ورمزها **٢ ب ا**، وتنتمي إليها مدن: العبور، بني سويف الجديدة، المنيا الجديدة، أسيوط الجديدة، سوهاج الجديدة، وأسوان الجديدة.

* من اقتراح الباحث .

الفئة الرابعة، مدن المشروعات القومية المتعددة الأهداف في طور الإنشاء، ورمزها ٣ ج ا ا، وتنتمي إليها مدينتا: النوبارية والصالحية الجديدة.

الفئة الخامسة، المدن التوايح متعددة الأهداف في طور الإنشاء، ورمزها ٢ ج ا ا، ومثلها مدينتا: بدر، دمياط الجديدة.

الفئة السادسة، مدن المشروعات القومية المستقلة القائمة، ورمزها ٣ ح ا، وتنتمي إليها مدينة استغلال خام الحديد في الواحات البحرية، ومدينة المجمع الصناعي بنجع حمادي، مجمع الألومنيوم.

الفئة السابعة، مدن المشروعات القومية المستقلة في طور الدراسة، ورمزها ٣ ج ا ا، ومثلها مدينة مجمع أبو طرطور لاستغلال فوسفات الوادي الجديد، ومجمع الحماوين لاستغلال المنجنيز، ورمزها ٣ ج ا ا.

الفئة الثامنة، المدن التوايح أقطاب التخفيف في طور الدراسة، ورمزها ٢ ب ا ا، ومثلها التجمعات العمرانية العشرة في اطار اقليم القاهرة الكبرى العمراني.

ويُلخص الجدول التالي التقسيم السابق للمدن الجديدة في مصر، شكل رقم (١).

جدول رقم (٢) فئات المدن المصرية الجديدة *

الخصائص	الرمز	المدينة
- مدن مستقلة أقطاب فم قائمة .	١١١	العاشر من رمضان ، السادس من أكتوبر، السادات ،برج العرب الجديدة .
- مدن توابع أقطاب تخفيف قائمة.	١٢١	١٥ مايو .
- مدن توابع أقطاب تخفيف في طور الإنشاء.	١٢١١	بني سويف الجديدة ، المنيا الجديدة ، أسيوط الجديدة ، أسوان الجديدة، العبور.
- مدن توابع أقطاب تخفيف في طور الدراسة.	١٢١١١	التجمعات العمرانية حول مدينة القاهرة .
- مدن توابع أقطاب متعددة الأهداف في طور الإنشاء.	١٢١١١١	دمياط الجديدة . بدر.
- مدن المشروعات القومية المستقلة القائمة.	١٢١١١١١	مجمع نجع حمادي . مجمع الواحات البحرية
- مدن المشروعات القومية متعددة الأهداف في طور الإنشاء.	١٢١١١١١١	النوبارية . الصالحية
- مدن المشروعات القومية المستقلة في طور الدراسة.	١٢١١١١١١١	مجمع أبو طرطور . مجمع الحمراء

* من اقتراح الباحث.

٢ - ١ أقاليم التنمية :

تعرف المصطلحات الفنية Terminology لعلم التخطيط أربعة أنماط .
على الأقل - من أقاليم التنمية هي ، (33-23:50) ، (199:51).

١ . أقاليم التخوم والمجبهات Frontier Regions .

٢ . الأقاليم الانتقالية الهابطة Downward transitional Re-
gions.

٣ . الأقاليم الانتقالية الصاعدة Upward Transitional Regions .

٤ . أقاليم القلب Core regions .

والأقاليم الأولى - أقاليم التخوم ، هي تلك الأقاليم كبيرة المساحة التي لا
توجد بها - محلات عمرانية أو أنشطة اقتصادية ، في الوقت الذي تملك فيه
هذه الأقاليم إمكانات متاحة لإنشاء تلك المحلات والأنشطة ، أما الأقاليم الثانية -
الانتقالية الهابطة ، فهي تلك التي تملك قدرا من البنية الأساسية ، ولكنها غير
قادرة على الاحتفاظ بمستوى التنمية الذي وصلت إليه ، بسبب استقطاب سكانها
وأنشطتها أو أي منها من قبل أجزاء أخرى من الدولة التي تقع بها هذه الأقاليم
التي غالبا ما تكون أقاليم القلب ، حيث تكون التنمية هي اتجاه هذه الأقاليم
الهابطة نحو المزيد من الهبوط حتي تصبح مناطق متخلفة Depressed Areas
بسبب تناقص أهميتها بمعدلات متسارعة .

أما الأقاليم الثالثة ، الانتقالية الصاعدة - فهي تلك التي توجد بها شبكة
من أنشطة البنية الأساسية ، ولكنها شبكة غير كافية لجذب الوحدات الصناعية
لإنتقارها إلى بعض أنشطة المؤسسات والتي قد تكون موجودة ، ولكنها تؤدي

بمستوى غير قادر على اجتذاب الصناعة الى تلك الأقاليم، وأخيراً، فإن الأقاليم الرابعة أقاليم القلب.. إما تكون أقاليم متروبولية أو مجمعات صناعية عالية النمو ومتطورة ، تتوطن فيها كل من الأنشطة الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية، ولذلك فهي تنمو على حساب كل من الأقاليم الثلاث السابقة.

ويمكن تصنيف أقاليم التنمية في مصر في ضوء التقسيم السابق، مع مراعاة انقسامها - أي مصر - إلى إقليمين واضحين من حيث درجة العمران ، هما: الإقليم المعمور ، والإقليم اللا معمور، واللذان يتسم كل منهما بأنه يتضمن بعض خصائص الإقليم الآخر، فالإقليم المعمور هو منطقتي الوادي والدلتا، والذي يتسم ببعض الفراغ العمراني في المناطق المتاخمة لأطرافه الأربعة: الشرقية والغربية والشمالية - بالنسبة لمنطقة الدلتا، والجنوبية - بالنسبة لمنطقة الوادي، أما الإقليم اللامعمور فيشمل بقية مناطق مصر، وإن تخلته بضعة مناطق متناثرة من المعمور، كذلك الواقعة على طول منطقة الساحل الشمالي الغربي، الجزء الشمالي من محافظة مطروح، أو تلك الملتزمة بمواقع الحصول على المياه العذبة في الصحراء الغربية - واحات الصحراء الغربية، أو تلك الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة، أو على طول الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء أو قريبا منه.

ويمكن اعتبار المعمور المصري برمته إقليم قلب ، وإن تميز بوجود مجموعة من القلوب الثانوية تتفاوت في أحجامها ومواقعها، هي المدن الكبرى التي يتجاوز حجم الواحدة منها المائة ألف نسمة، والتي بلغ عددها ٢٠ مدينة في عام ١٩٨٦ (١٠ - ٢٢)، والتي يأتي على رأسها إقليم القاهرة الكبرى الحضري بمدنه الثلاث ، وإقليم الإسكندرية الحضري.

٢ - ٢ استراتيجيات التنمية الإقليمية:

تتنوع الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح اختلالات التوازن في النمو - الفوارق الإقليمية Regional Disparities بتسعدد الأهداف التي يسعى التخطيط القومي إلى تحقيقها ، فإذا ما كانت هذه الأهداف هي تحقيق العدالة أو المساواة Equity, Equality بين أقاليم الدولة، فإن الاستراتيجية الواجب اتباعها هي استراتيجية الانتشار Spread، التي تعمل على نشر الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة من أجل تجنب الضياعات اللاوفورات - الخارجية Exter- nal Diseconomies ، الناتجة عن زيادة التجمع والتركيز، (٥١٦:٢٦) ، وإذا ما كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة، فإن الاستراتيجية المتبعة هي استراتيجية التركيز Concentration ، والتي تفيد من الوفورات الداخلية Internal Economies ، أو وفورات التجمع Agglomeration ، بالإضافة إلى إفادتها من الوفورات الخارجية، أما إذا كان الهدف هو تحقيق كلاً من العدالة والفعالية، فإن الاستراتيجية اللازمة هنا هي استراتيجية "الانتشار بطريقة مركزة"، أو استراتيجية أقطاب النمو، (٥١٨:٢٦) .

ويرى بعض الباحثين أن استراتيجية التركيز مناسبة للتطبيق في الدول النامية، لأنها تقوم بتركيز الموارد والجهود البشرية - عناصر التنمية - في أكبر مدن الدولة، (47:5) ، وإن كان يؤخذ عليها - أي الاستراتيجية - تركيزها للتنمية في مناطق معينة ، وإهمالها لها في مناطق أخرى، أما استراتيجية الانتشار فمن الصعب تطبيقها على هذه الدول نتيجة لمحدودية مواردها، وهو الأمر الذي لا يضمن تحقيق تلقائية النمو. ولا يساعد على جذب أنشطة جديدة، كذلك يؤخذ على هذه الاستراتيجية زيادتها للنمو في المناطق النامية أصلاً، وللتدهور النسبي في المناطق غير النامية - المتخلفة - مما يوسع من الفجوة بين الأقاليم ذات النمو

والأقاليم المتخلفة، ويعمق من حدة الفوارق الإقليمية. أما استراتيجية أقطاب النمر فيتم وفقاً لها اختيار عدد محدود من المناطق التي تتوافر بها إمكانات النمر الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكثيف عناصر التنمية بحيث تتحول هذه المناطق إلى أقطاب نمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها تنمو أولاً، ثم تقوم بنشر التنمية في هذه المناطق Development diffusion . عن طريق ما بها من أنشطة قائمة Leading ، وتتطلب هذه الاستراتيجية وجود لا مركزية سياسية وإدارية، وتوافر بنية أساسية كافية.

٢ . ٣ المدن الجديدة واستراتيجيات التنمية الإقليمية:

تستخدم المدن الجديدة - بكافة أنماطها من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الثلاث للتنمية الإقليمية، فبالنسبة لاستراتيجية الانتشار توزع الاستثمارات بصورة منتشرة مما يشجع على نمو المدن الثانوية Secondary Cities من ناحية، والمناطق الريفية من ناحية أخرى. مما يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة في كل منهما وما يستتبع ذلك من الحد من الهجرة الريفية إلى المراكز العمرانية الحضرية، ويعتبر النموذج البريطاني مثلاً جيداً لهذه الأنماط المدنية، حيث أقيمت نحو ٣٠ مدينة منذ ثلاثينيات القرن العشرين وحتى الآن كانت أبرز أهدافها نشر بواغث التنمية في المناطق المتخلفة Depressed، وتخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن إقليم لندن الكبرى.

وتستخدم المدن الجديدة كوسيلة لتحقيق استراتيجية التركيز عن طريق إنشاء المدن التابعة Satellite ، التي من أهدافها أيضاً تخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن المدن الكبرى . كالاتراتيجية السابقة، وتحقيق تنمية ضواحي هذه المدن ، وتعتبر التجربة الفرنسية الأولى في إنشاء المدن الجديدة نموذجاً لهذا النمط من المدن، وتمثل هذه التجربة في سياسة عواصم التوازن Metropoles d'équilibre . التي

أنشئت بمقتضاها ثمان مدن توزعت على رقعة الدولة لتقوم بدور أقطاب التخفيف Relief Poles عن إقليم باريس المتروبولي، وقد تطورت هذه السياسة بعد ذلك - التجربة الثانية - لتتحول إلى سياسة إنشاء مدن جديدة في ضواحي مدينة باريس ذاتها وليس بعيداً عنها، بهدف تحويل فائض العمالة والسكان بعيداً عن المدينة في اتجاه ضواحيها، (49:732).

أما سياسة الانتشار بطريقة مركزة، فتعتمد على المدن، إما كأقطاب نمو أو كأقطاب مضادة Counter - Magnets، وذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد مختار من المدن - أقطاب النمو - أو بتركيزها في أكثر المدن مقدرة على توظيفها - أقطاب - مضادة، والهدف في الحالتين هو جذب السكان والأنشطة الاقتصادية بعيداً عن المدن الرئيسية في الدولة - أو غيرها من المدن الأخرى، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة في تلك الدولة على المدى البعيد، ومن أبرز أمثلة الأقطاب المضادة مدينة برازيليا عاصمة البرازيل التي أنشئت كقطب مضاد لريو دي جانيرو العاصمة السابقة، وإسلام أباد عاصمة باكستان التي أنشئت كقطب مضاد لروالبندي العاصمة السابقة، أما استراتيجيات أقطاب النمو فقد نفذت في أكثر من دولة متقدمة ونامية من أهمها الاتحاد السوفييتي السابق، الهند، إيطاليا، أسبانيا، فنزويلا، إيران، وساحل العاج.

وقد أفادت التجربة المصرية في مجال المدن الجديدة من الاستراتيجيات الثلاث السابقة، كما اعتمدت على تجارب عدة دول، (٣٦:٣٤، ٣٥)، فقد أفادت من التجربة البريطانية في تخطيط وإعادة تعمير وتنمية مدن منطقة قناة السويس، ومن الخبرة الأمريكية في إنشاء مدينة السادات، ومن الخبرة السويدية في إنشاء مدينة العاشر من رمضان، ومن الخبرة الألمانية في دراسات مدينتي ١٥ مايو والعبور، ومن الخبرة الهولندية في إنشاء مدينة برج العرب الجديدة، العامرة الجديدة

سابقاً، ومن الخبرة الفرنسية في الدراسات المتعلقة بعملية إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة حول مدينة القاهرة داخل النطاق العمراني لإقليم القاهرة الكبرى الحضري، ولكن ، وفي كافة الأحوال، فقد أمكن تطويع هذه الخبرات المتعددة لكي تتلائم مع الظروف المحلية، فحينما تطلب الأمر إنشاء مدن مستقلة ذات قواعد اقتصادية خاصة لتصبح أقطاب تنمية كانت مدن: العاشر من رمضان، السادات، وبرج العرب الجديدة، وحيثما استدعت الظروف بناء مدينة تستوعب العمالة الصناعية وتقلل معدل الرحلة إلى العمل من القاهرة وإليها كانت مدينتا: ١٥ مايو والعبور، أما حينما تطلب الأمر إنشاء مدن تابعة حول القاهرة لتخفيف الضغط السكاني عنها وخلخلة الكثافات السكانية بها، ونقل بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة منها، كانت التجمعات العمرانية الجديدة العشر.

٢ - ٤ تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية :

أدى الانتشار الواسع لمبدأ التخطيط الإقليمي فكراً وتطبيقاً إلى تزايد اهتمام الجغرافيين بموضوع التقسيم أو الأقاليم، (١٢٤:٣٧) Regionalization ، أي كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل تحقيق حالة من التنمية على مستوى هذه الأقاليم باتباع أسلوب التخطيط الإقليمي، وذلك لأن أولى القضايا التي واجهت المهتمين بالتخطيط الإقليمي وبالأقاليم التخطيطية هي قضية كيفية تحديد الوحدات الأرضية ذات الصلة الوثيقة بموضوع التخطيط.

ويظهر تحليل الأفكار الخاصة بموضوع التقسيم وجود مناهج ثلاثة يتم عن طريقها تحديد الأقاليم التخطيطية هي:

المنهج الأول، ويتمثل في عملية الاعتماد على الشبكة الإدارية القومية التقليدية كأطر مكانية تخطيطية ، ويقصد بهذه الشبكة تلك الأقسام

الإدارية التي تنقسم إليها الدولة - ولايات، مقاطعات، إمارات،
ومحافظات.

النتج الثاني: وهو اللجوء إلى وضع أو تحديد أقاليم تخطيطية في حالة عدم
مناسبة الأقاليم الإدارية لأهداف التنمية الإقليمية، في الوقت ذاته
الذي تكون فيه الحدود الإدارية غير قابلة للتغيير لأي سبب من
الأسباب، وتتكون هذه الأقاليم من مجموعات من الأقاليم
الإدارية.

النتج الثالث: ويتمثل في عملية إنشاء وحدات إدارية جديدة تماماً يتم تكوينها
لتتلائم بدرجة أكبر مع الأهداف التخطيطية الإقليمية والقومية،
وتعرف هذه الوحدات الجديدة بالأقاليم الاقتصادية.

المبحث الثالث : التنمية الإقليمية في مصر

٣ - ١ - تجربة التخطيط الإقليمي في مصر:

بعد عشرين عاماً من ممارسة التخطيط القومي في مصر، بدأ الاهتمام
بالبعد الإقليمي للتخطيط من أجل تحقيق أهداف التنمية، ومن ثم انتقل التخطيط
من التركيز على القطاعات القومية في الخمسينيات والستينيات إلى الاهتمام
بعملية تقسيم الدولة إلى أقاليم اقتصادية توضع على أساسها الخطط الإقليمية
للتنمية، (٦٩:٧)، و(38:323)، ففيما قبل الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ -
١٩٨٧/٨٦، كان التوزيع الجغرافي لمشروعات خطط التنمية هو مجرد التوزيع
المكاني لكل من الاستثمارات والخدمات، أما البعد الإقليمي الذي روعي بعد ذلك
فقد تبلور في مراعاة تنفيذ خطط التنمية في إطار مكاني متكامل، (١١٦:٥)،
وهو الإطار الذي يعني إيجاد وحدات مكانية ذات قدر نسبي من الاستقلال ودرجة

مهيئة من التكامل، بما لا يعني ضرورة التطابق بين الإقليمين: الإداري والتخطيطي، حتى يتوافر للأخير منهما قدر من المرونة في توجيه عملية استغلال الموارد والاستثمارات المتاحة، بما لا يتعارض مع الأهداف النهائية لخطة التنمية القومية.

وقد تبلور البعد الإقليمي لعملية تنفيذ خطط التنمية في مصر في ظهور خريطة الأقاليم الاقتصادية المصرية*، وذلك بعد فترة طويلة من الجدل حول كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية، (٢:٢٠-٣٠)، (٤:ط) انتهت إلى وضع خريطة قسمت بمقتضاها مصر إلى الأقاليم الاقتصادية الثمانية التالية (٩): التقديم):

- ١ - إقليم القاهرة الكبرى، ويشمل محافظات: القاهرة، الجيزة، القليوبية.
- ٢ - إقليم الأسكندرية، ويشمل محافظتي: الأسكندرية والبحيرة.
- ٣ - إقليم الدلتا، ويشمل محافظات: دمياط، الدقهلية، كفر الشيخ، الغربية، والمنوفية.
- ٤ - إقليم قناة السويس، ويشمل محافظات: بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، الشرقية، سيناء**، والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس.
- ٥ - إقليم مطروح، ويشمل محافظة مطروح***.

(*) تم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثمان أقاليم اقتصادية بالقرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٠، (٩: التقديم).

(**) صدر قرار تقسيم مصر إلى أقاليم اقتصادية قبل تقسيم شبه جزيرة سيناء إلى محافظتي سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية في عام ١٩٨١.

(***) أدمج هذا الإقليم في إطار إقليم الإسكندرية الاقتصادي فيما بعد.

٦ - إقليم شمال الصعيد، ويشمل محافظات : بني سويف، الفيوم، والمنيا،
والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر المتاخم لمحافظة بني سويف
والمنيا.

٧ - إقليم أسيوط، ويشمل محافظتي أسيوط والوادي الجديد.

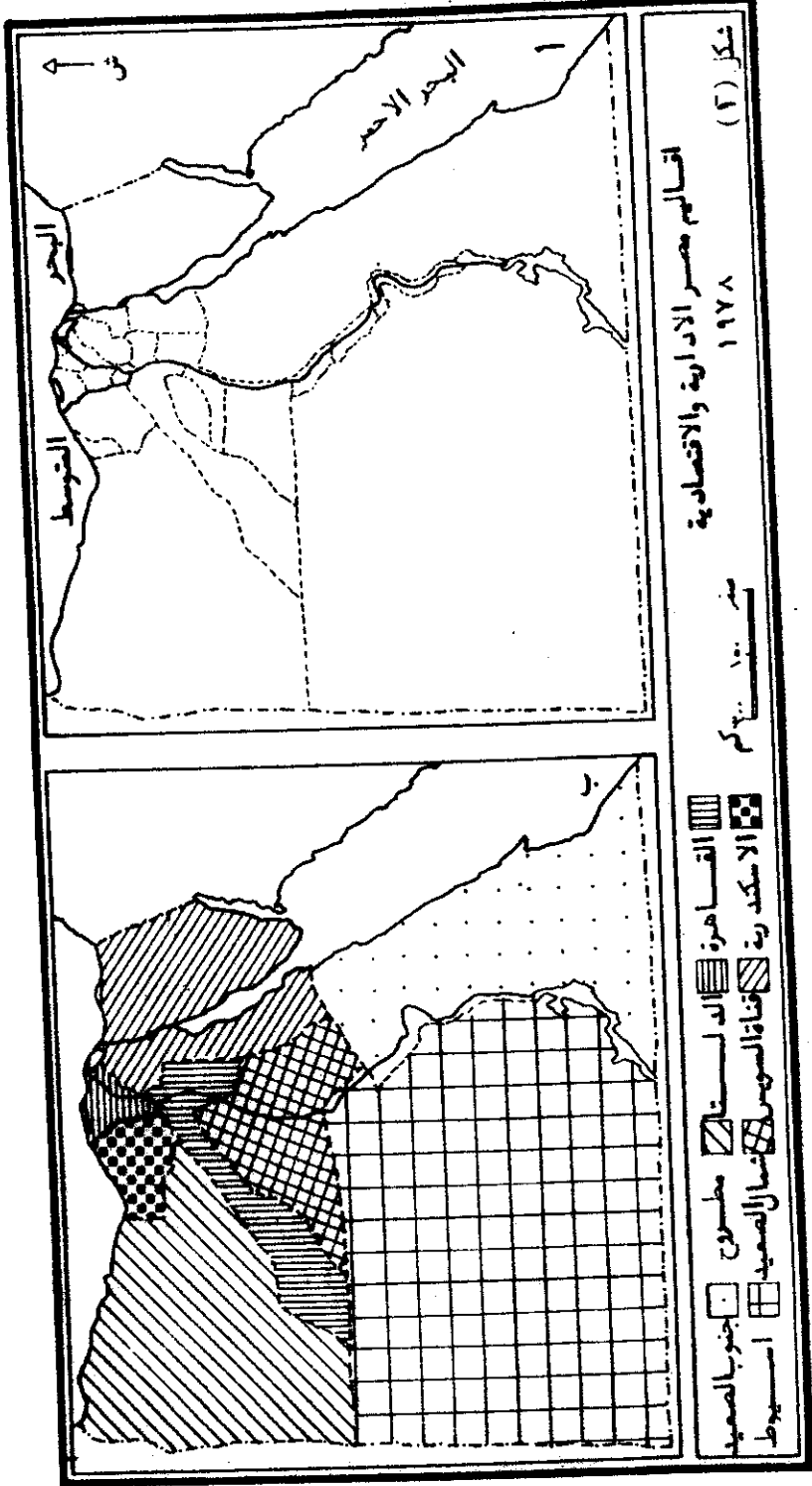
٨ - إقليم جنوب الصعيد، ويشمل محافظات: سوهاج، قنا، أسوان، والجزء
الجنوبي من محافظة البحر الأحمر (شكل رقم ٢).

وقد كانت إسهامات الأقاليم الاقتصادية المصرية في كل من المساحة
المعمورة وعدد السكان في أعقاب صدور قرار إنشائها كما يوضح الجدول التالي،
(٨:١٦، بتصرف):

جدول رقم (٣) أقاليم مصر الاقتصادية سكاناً وعموراً ١٩٧٦

البيان الإقليم	السكان (ألف نسمة)	%	المعمور كم ^٢ (٢,١)	%	معدل التناقص النسبي *
القاهرة الكبرى	٩١٧٧	٢٥,٠	٢٢١٠	٥,٨	٤,٣١
الإسكندرية	٤٨٦٠	١٣,٢	١٠٩٠٠	٢٨,٤	٠,٤٦
الدلتا	٨٦٩٠	٢٣,٤	٩٧٥٠	٢٥,٤	٠,٩٢
قناة السويس	٣٧٠٠	١٠,٤	٤٥٢٠	١١,٧	٠,٨٩
مطروح	١١٣	٠,٣	٥٦٠	١,٥	٠,٢٠
شمال الصعيد	٤٣٢٠	١١,٦	٤٥١٠	١١,٦	١,٠٠٠
أسيوط	١٧٥٠	٤,٦	١٧٥٠	٤,٦	١,٠٠٠
جنوب الصعيد	٤٢٩٠	١١,٥	٤٢٠٠	١١,٠	١,٠٠٤
الجملة	٣٦٩٠٠	١٠٠	٣٨٤٠٠	١٠٠,٠	---

* ناتج قسمة نسبة إسهام الإقليم في عدد السكان علي نسبة إسهامه في مساحة المعمور في وقت معين (٢٢ : ٢١٠) ، والجدول من مصادر مختلفة .



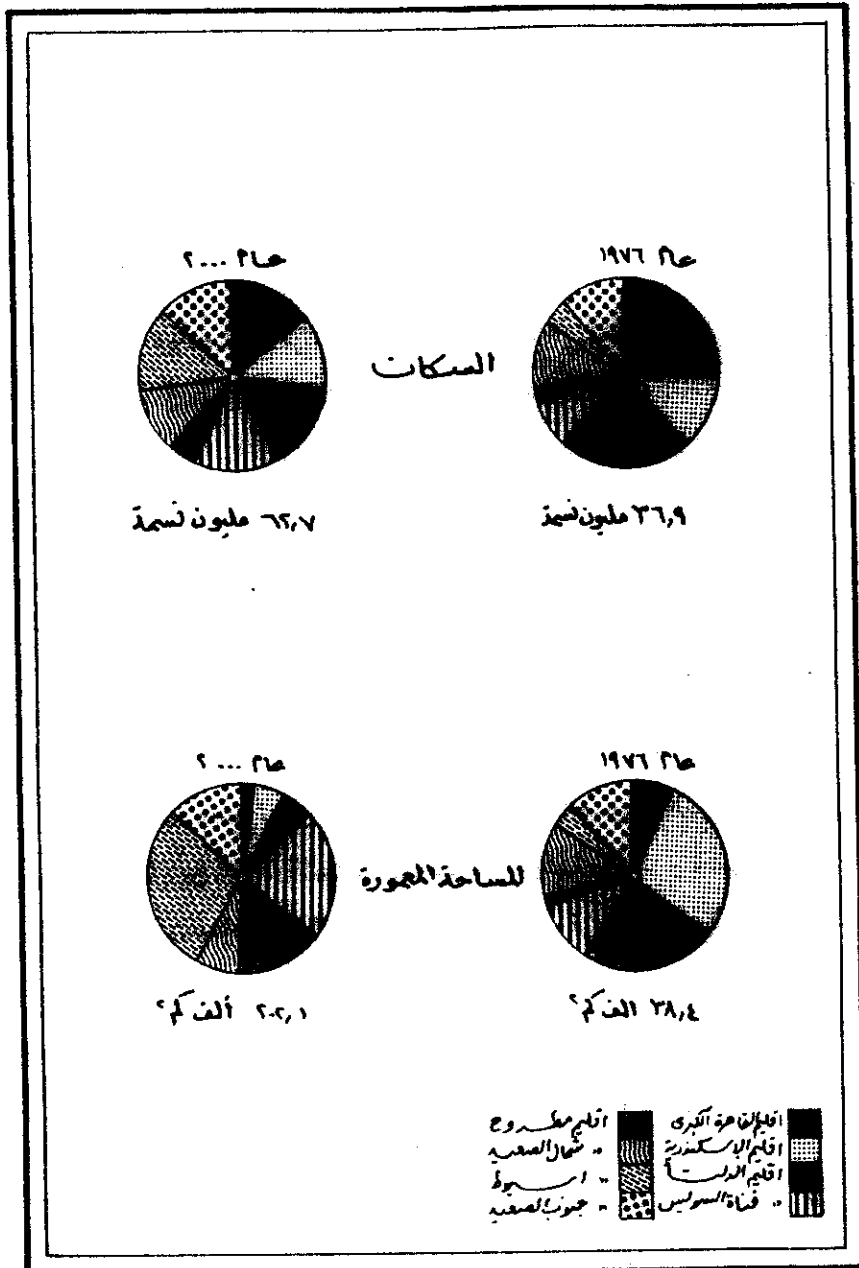
ويلاحظ وجود تطابق تام بين نسبتي الإسهام في كل من عدد السكان ومساحة المعمور في كل من إقليمى شمال الصعيد وأسيوط، في حين تقاربت النسبتان في أقاليم: قناة السويس، الدلتا، وجنوب الصعيد. أما أقاليم التناقص النسبي فكانت إقليما: مطروح، والقاهرة الكبرى.

والأول منهما ترتفع فيه نسبة الإسهام في المعمور عن نسبة إسهامه في عدد السكان. وإن كانت هاتان النسبتان في غاية الضآلة بالمقارنة بنسب الأقاليم الأخرى. وهذا ما أدى الى إدماجه خلال الثمانينات في إقليم الإسكندرية الاقتصادي، أما الإقليم الثاني فهو يمثل تجسيدا فعليا للمشكلة السكانية في مصر، (٣٤٧:٤)، إذ كان يستوعب ٢٥٪ من عدد سكان مصر في حين لم تتجاوز مساحته المعمورة ٦٪ من جملة مساحة المعمور المصري في عام ١٩٧٦، وهو الإقليم الذي استمر في استيعابه للنسبة الأكبر من السكان، بل ومن النمو الحضري في الفترة التعدادية ١٩٧٦-١٩٨٦، (٢٠:٦).

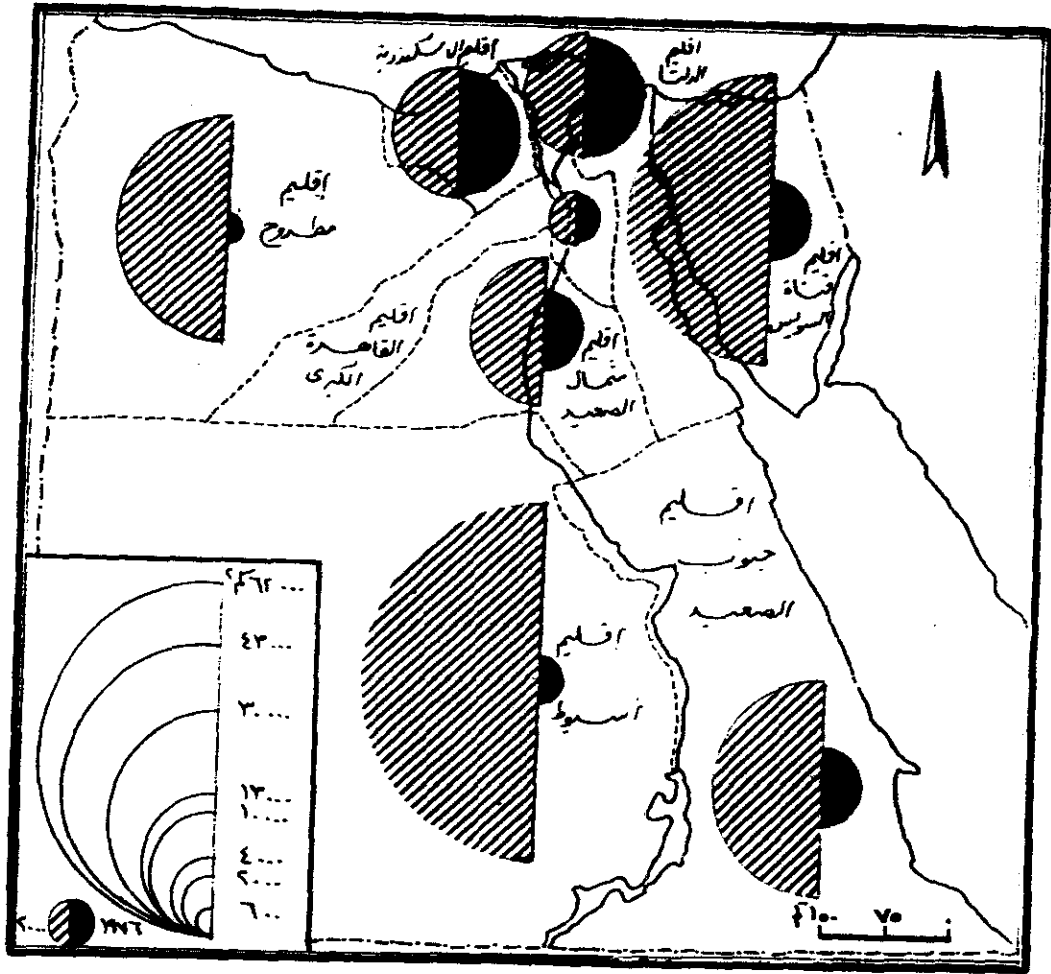
ولقد وضع تصور على مستوى الربع الأخير من القرن العشرين يتطور بمقتضاء كل من الطاقة الاستيعابية السكانية والمساحة المعمورة على مستوى أقاليم مصر الاقتصادية، (٣٣:١٦)، إلى نحو ٢٠ ألف كم^٢ بالنسبة للمساحة المعمورة! تستوعب نحو ٦٣ مليون نسمة بزيادة نحو ٢٦ مليون نسمة خلال تلك الفترة، على أن تتوزع على الأقاليم الاقتصادية الثمانية كما يلي:

أ - المساحة المعمورة ، (شكل رقم ٣):

٣٧٪ لإقليم أسيوط، ٢٤٪ لإقليم قناة السويس، نحو ٦٠٪ من الزيادة في المعمورة، ١٨٪ لإقليم مطروح، ١٤٪ لإقليم جنوب الصعيد، وهذا يعني أن المناطق المفتوحة (شكل رقم ٤) ستكون مجالا لنحو ٩٣٪ من الزيادة المتوقعة في



شكل رقم ٣ الأقاليم الاقتصادية في مصر من حيث أسهامها في كل من عدد السكان والمساحة المروية
 ١٩٧٦ - ١٩٩٦



شكل رقم ٤: الأقاليم الاقتصادية في مصر من حيث استيعابها في المساحة المعهودة ١٩٧٦ ... ٢٠٠٠

المساحة المعمورة حتى عام ٢٠٠٠، أما النسبة المتبقية فتتوزع على أقاليم: شمال الصعيد، الإسكندرية، والدلتا مجتمعة، على أن يستبعد إقليم القاهرة الكبرى من مثل هذه الزيادة*.

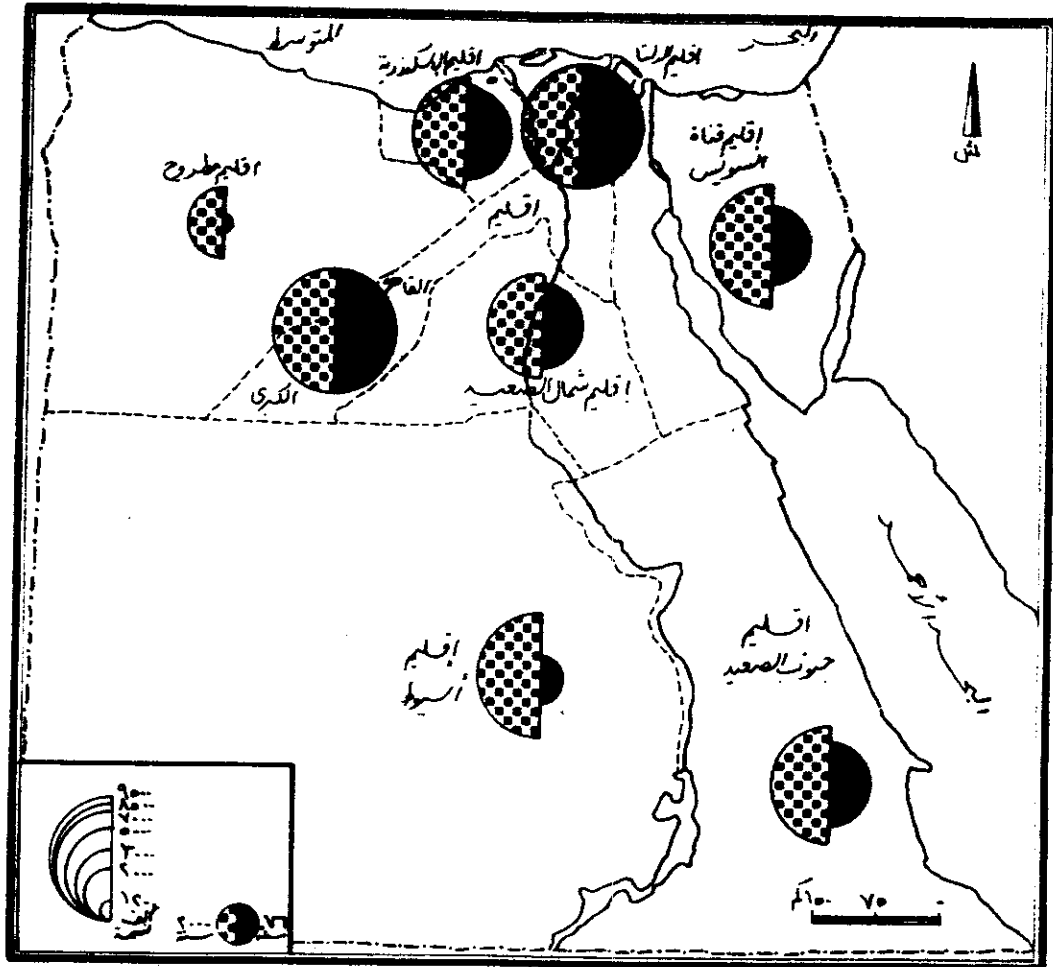
ب - الزيادة السكانية ، (شكل رقم ٥) :

وهي تقدر بنحو ٢٦ مليون نسمة، توزع على الأقاليم الاقتصادية بواقع ٢٧٪ لإقليم أسيوط، ٢٢٪ لإقليم قناة السويس، وهذا معناه أن نحو ٥٠٪ من الزيادة المتوقعة ستكون من نصيب هذين الإقليمين تمشياً مع ارتفاع نصيبهما من الإضافة إلى المساحة المعمورة ٦٠٪، أما بقية الزيادة السكانية فسوف توزع على الأقاليم الأخرى بواقع ١٦٪ لإقليم جنوب الصعيد، ١٢٪ لإقليم مطروح، ١٠٪ لإقليم جنوب الصعيد، ١٢٪ لإقليم مطروح، ١٠٪ لإقليم الإسكندرية، ١٠٪ لإقليم شمال الصعيد، ٣٪ لإقليم الدلتا، ولايثنى لإقليم القاهرة.

ويتفق التوزيع السابق للزيادة السكانية حتى عام ٢٠٠٠ - نظرياً - مع اتجاه الدولة نحو دفع السكان خارج نطاق المعمور الحالي، بحيث تكون النسبة الكبرى من هذه الزيادة من نصيب الأقاليم الأقل استقلالاً من الناحية الاقتصادية، أما أقل نسبة فتكون من نصيب الأقاليم المكتظة سكانياً، (شكل رقم ٥)*

(*) يرى الباحث أن هذا الرقم مبالغ فيه، والدليل على ذلك أن مساحة المعمور المصري قد بلغت نحو ١٠٠ ألف كم^٢ في تعداد عام ١٩٨٦، (٢٣:٨)، وقد نتج هذا الارتفاع عن إدخال المساحات الصحراوية في كل من محافظات: الإسكندرية، السويس، والبحيرة في عداد المساحات المعمورة، (شكل رقم ٤).

(*) يرى الباحث أن الواقع الفعلي يظهر عكس هذا التصور، ويكفي للتدليل على ذلك أن سكان إقليم القاهرة الكبرى التخطيطي - المخطط له ألا يشهد أية زيادة سكانية خلال الفترة ١٩٧٦ - ٢٠٠٠ قد ارتفع عدد سكانه من نحو ٧,١ مليون نسمة في عام ١٩٧٦ إلى نحو ٩,٣ مليون نسمة في عام ١٩٨٦، أي بنحو ٣٠٪ خلال عشر سنوات فقط.



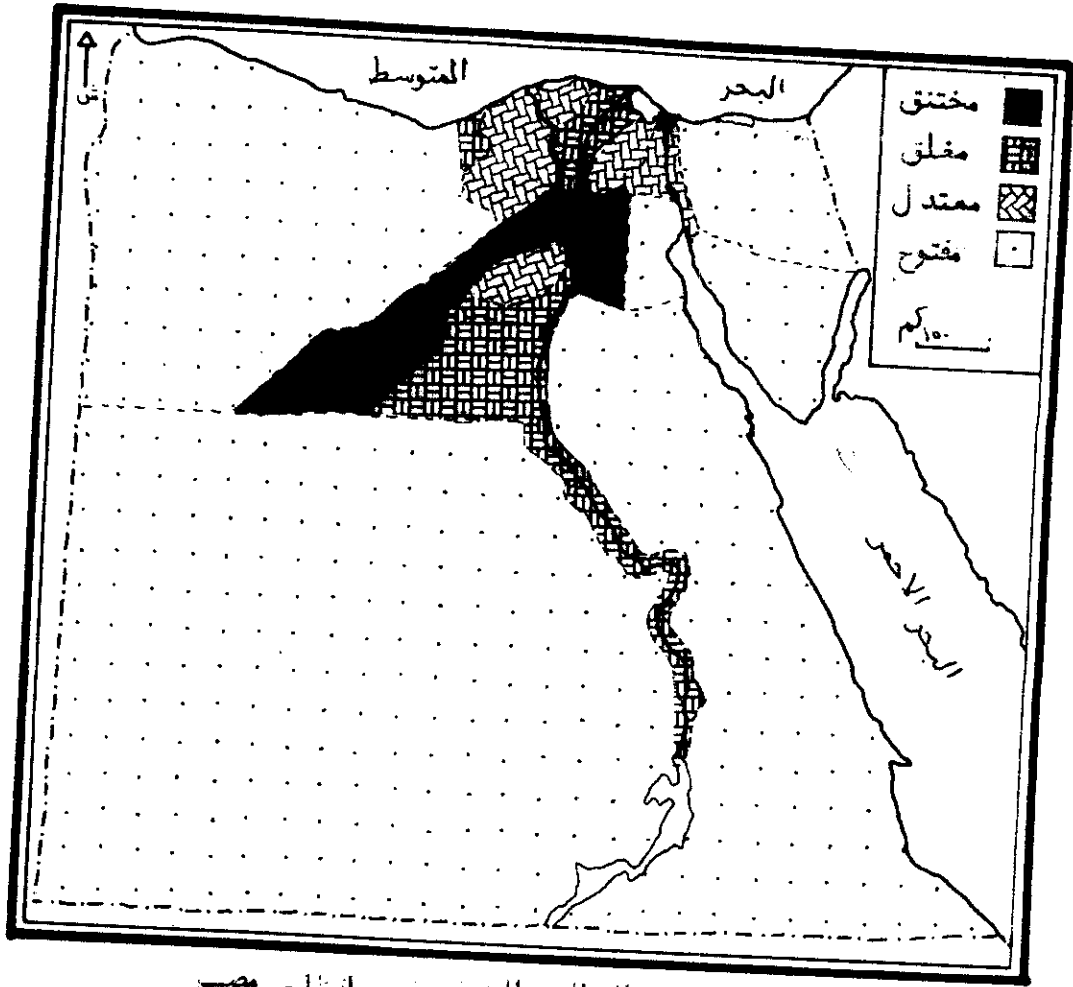
شكل رقم ٥ : الأقاليم الاقتصادية في مصر من حيث اسهامها في عدد السكان ١٩٧٦/٢٠٠٠

٣ - ٢ الأبعاد الكائنية للتنمية :

تعتبر التنمية الشاملة بكافة جوانبها الكائنية - القومية والإقليمية، والقطاعية - الحضرية والريفية، والموضوعية - الاقتصادية والاجتماعية، هي الحل الوحيد الممكن لمواجهة مشكلة مصر الكبرى، ألا وهي مشكلة السكان، ذات الأبعاد المتعددة المتمثلة في : النمو السكاني بمعدلات مرتفعة ، سوء التوزيع، سواء على مستوى رقعة الدولة ككل أو داخل معمرها الرئيسي، النمو الحضري المستمر، الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، انخفاض الخصائص السكانية، الضغط السكاني على المعمر وما أدى إليه من تناقص لنصيب الفرد من الأرض الزراعية، وتزايد معدلات الاستهلاك واتساع الفجوة الغذائية والتوسع العمراني الحضري على حساب الأرض الزراعية، (٤: ٣٣٧-٣٤٧).

وتعني التنمية الشاملة بالنسبة لمصر توجيه النمو العمراني وزيادة السكانية والعمالة الفائضة نحو المناطق غير المزدحمة بالسكان والقابلة للاستغلال، أو نحو المناطق التي لم تستغل بعد استفلافاً يتلائم مع إمكاناتها ومواردها، ويمكن تقسيم محافظات مصر - حسب الكثافة السكانية الحسابية لعام ١٩٨٦، (٨: ٢٢-٢٣)، إلى أربعة أقطاب من حيث أنماط النمو السكاني الحالي والمتوقع (شكل رقم ٦)، وهي:

١ - النمط المخفق، ويتمثل في محافظة القاهرة، التي تمثل كثافتها السكانية ٢١ ضعفاً لمتوسط الكثافة على مستوى الدولة، والتي اقتربت الكثافة في بعض أقسامها من علامة المائة ألف نسمة/كم^٢ (٢٣: ٣١٤)، ثم في محافظات : بورسعيد - ٥٠٥ ألف نسمة/كم^٢، الجيزة - ٣٠٥ ألف نسمة/كم^٢، والقليوبية - ٢٠٥ ألف نسمة/كم^٢، (٢١: ٢٢).



انماط النمو السكاني الحالي والمتوقع في محافظات مصر
شكل (٦)

٢ - النمط المغلق، ويتمثل في المحافظات التي وصلت إلى مرحلة الاكتفاء السكاني وأصبحت عاجزة عن استيعاب المزيد من السكان بعد استغلال كل نطاقاتها المصورة والقابلة لل عمران، وعلى رأسها محافظة المنوفية - ١,٤ ألف نسمة/كم^٢، والتي سوف تنقل إلى النمط المعتدل إذا استمر نموها العشوائي على منواله الحالي مستقبلاً، والتي ضمت إليها مدينة السادات الجديدة لتكون متنفساً لهذه الزيادة، ثم في محافظات سوهاج - ١,٦ ألف نسمة/كم^٢، أسيوط والغربية - ١,٤ ألف نسمة/كم^٢ لكل منهما، دسباط - ١,٣ ألف نسمة/كم^٢، المنيا، قنا، وأسوان - ٢,١ ألف نسمة/كم^٢ لكل، بني سويف والاسكندرية - ١,١ ألف نسمة/كم^٢ لكل، وإن كانت ترتفع إلى ٣,٩ ألف نسمة/كم^٢ بالنسبة للمحافظة الأخيرة في حالة استبعاد مساحة قسم العامرية، (١١:٦٧)، والدقهلية - ألف نسمة/كم^٢.

٣ - النمط المعتدل، ويتمثل في المحافظات التي يمكنها تحمل النمو الطبيعي لسكانها لاعتدال كثافتها السكانية، وهي محافظات: الفيوم، الشرقية ٠,٨ ألف نسمة/كم^٢ لكل، كفر الشيخ - ٠,٥ ألف نسمة/كم^٢، البحيرة والاسماعيلية - ٠,٣ ألف نسمة/كم^٢ لكل).

٤ - النمط المفتوح، ويتمثل في محافظات: السويس*، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمس غير المأهولة حالياً بدرجة تتناسب مع مواردها، والتي تتسم بكثافات سكانية شديدة الانخفاض (٨:٢٣).

ويتوقف تحقيق التنمية الشاملة في مصر على مدى توافر مقومات هذه

(*) باستبعاد مساحة قسم عتاقة ترتفع كثافة المحافظة من ١٨ نسمة/كم^٢ إلى ٠,٦ ألف نسمة/كم^٢، ومن ثم يمكن اعتبارها إحدى محافظات النمط المعتدل رغم تركيز سكانها في مدينة السويس.

التنمية، ولهذا فان التوجيه المكاني للمصلحة الأخيرة يخضع لعدة عوامل جغرافية أهمها:

- توافر موارد الثروة المعدنية.

- توافر الموارد المائية الصالحة للاستغلال البشري.

- توافر إمكانات التوسع الزراعي الأقليمي.

- توافر الإمكانيات السياحية.

- توافر الرغبة في التغيير وإدخال التجديدات Innovations من أجل الاستغلال الأفضل للبيئة ولتحقيق التوازن بينها وبين السكان.

- إمكانية إنشاء أقطاب أو مراكز نمو Growth Poles/Centers تتولى عملية توجيه التنمية في المناطق التي تقام فيها مثل هذه الأقطاب.

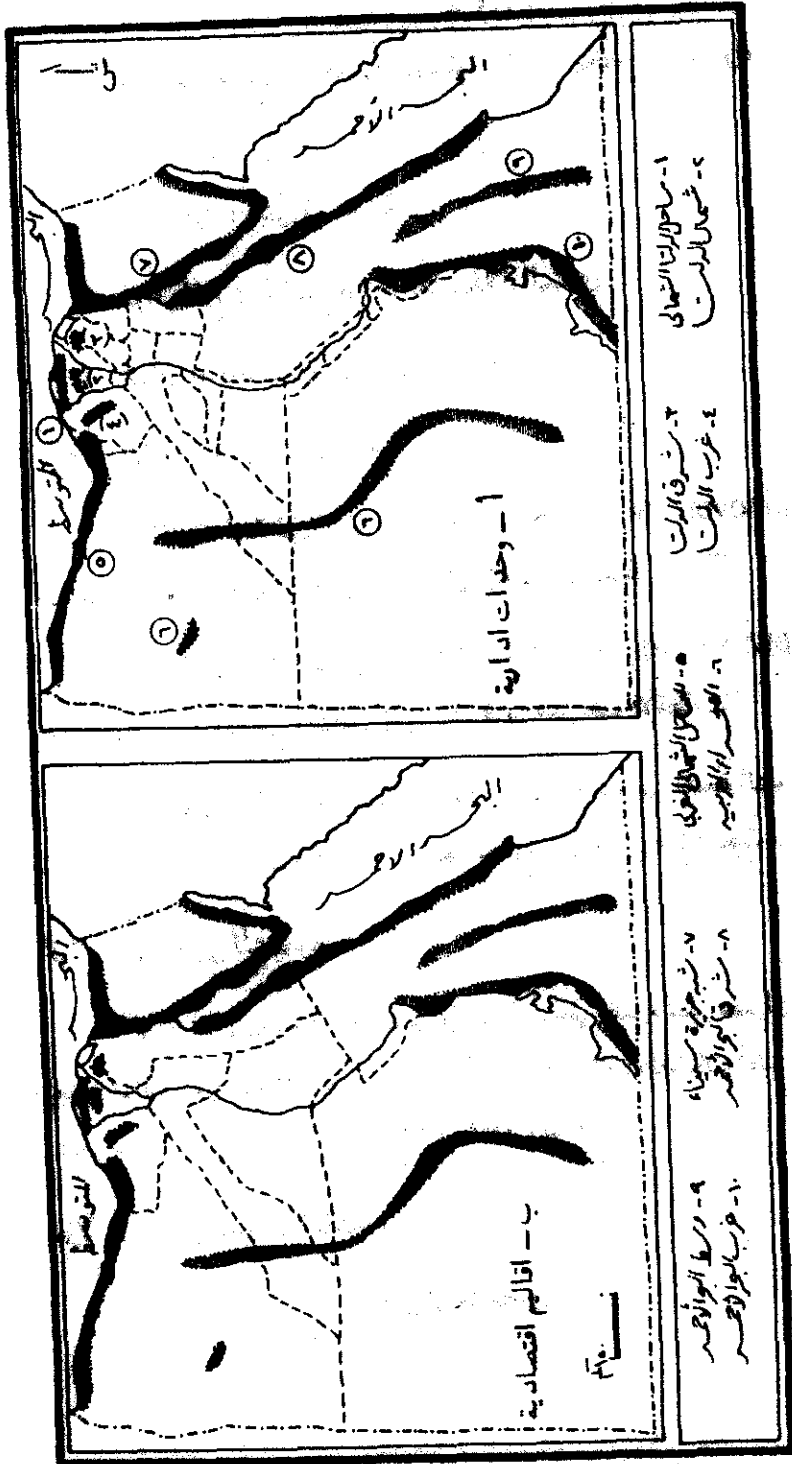
والنقطتان الأخيرتان تشكلان - مع ما سبق ذكره من أهمية التنمية بالنسبة لمصر وخصائص أقسامها الإدارية - أحد المحاور المهمة في هذا البحث.

١.٢.٣ محاور التنمية :

يمكن تقسيم محاور التنمية في مصر - على ضوء نمط العمران من ناحية، ومدى توافر مقومات التنمية من ناحية أخرى، إلى ثلاث نطاقات تضم - مجتمعة - عشر محاور هي، (١٦ : ١٦ - ٢٤)، شكل رقم (٧).

أولاً - نطاق شمال الدلتا:

ويضم أربعة محاور هي:



شكل رقم (٦) مصادر التخصيب في مصر

١ - محور ساحل الدلتا الشمالي، حيث تتوافر إمكانات الموارد البحرية والبحيرية والترويحية.

٢ - محور شمال الدلتا، ويمتد ما بين فرعي النيل إلى الجنوب من بحيرة البرلس، حيث تتوافر إمكانات الاستغلال الزراعي - منطقة البراري - والاستغلال السمكي - مصائد بحيرية ومزارع سمكية.

٣ - محور شرق الدلتا، وهو المحور المناظر لمحور غرب الدلتا، وهو مثله في امتلاكه للإمكانات الزراعية - مشروع الصالحية - والعمرانية - المدن الجديدة وأهمها مدينة العاشر من رمضان بالإضافة إلى مدينة الصالحية الجديدة، فضلاً عن إمكانات بحيرة المنزلة السمكية أو الزراعية - في حالة تجفيف بعض أجزائها.

٤ - محور غرب الدلتا، وهو مطابق لمنطقة استصلاح الأرض بالنوبارية، حيث تتوافر إمكانات التوسع الزراعي الأفقي، وإمكانات إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة - حيث اقيمت فعلاً مدن: السادات، النوبارية، وبرج العرب الجديدة.

ثانياً - نطاق الصحراء الغربية :

ويضم محوران هما:

٥ - محور الساحل الشمالي الغربي، حيث تتوافر الإمكانيات الاقتصادية المطلوبة لقيام التنمية الشاملة، كإمكانات الثروة الحيوانية، الثروة السمكية، فضلاً عن الإمكانيات السياحية والبترونية، وإمكانات النقل والمواصلات.

٦ - محور منخفض القطارة - جنوب الصحراء الغربية، حيث تتوافر إمكانات الطاقة الكهربائية - في حالة تنفيذ مشروع منخفض القطارة، وإمكانات استزراع نحو ١,٣ مليون فدان في حالة إتمام عملية إنشاء قناة توشكي

(٧٤:١٤).

ثالثاً - نطاق الصحراء الشرقية وسيناء:

ويتألف من أربعة محاور هي:

٧ - محور شبه جزيرة سيناء، الذي يتميز بإمكاناته الزراعية ، السمكية، التعدينية، والسياحية، وهو المحور الأمثل - من وجهة نظر الباحث - لتطبيق التنمية الشاملة، نظراً لعدم استغلال موارد هذه المنطقة استغلالاً يتلائم مع إمكاناتها (٧٣:١٢).

٨ - محور البحر الأحمر، حيث تتوافر إمكانات التنمية الاقتصادية، السياحية، التعدينية، والسمكية، وإمكانات التنمية العمرانية.

٩ - المحور الأوسط، حيث الإمكانيات التعدينية.

١٠ - المحور الغربي، حيث إمكانات التنمية الزراعية والعمرانية في مناطق دلتاوات الأودية الجافة المتجهة إلى النيل وأهمها أودية شعبيت وخریط والعلاقي، بالإضافة إلى إمكانات شواطئ بحيرة ناصر سمكياً وزراعياً وسياحياً.

٤ - ١ - العشاة والتطور:

لعل الجذور الأولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة في مصر كانت في عام ١٩٦٨، حينما نصت الخطة الإقليمية لهيئة تخطيط القاهرة الكبرى على إنشاء أربع مدن جديدة حول القاهرة على مداخلها الموصلة بينها وبين كل من الاسكندرية شمالاً، السويس شرقاً، الخانكة شمالاً بشرق ، والفيوم جنوباً بغرب، وذلك ليسكنها نحو ربع المليون من البشر في عام ١٩٩٠ (١١٥:١) وكانت هذه الخطة تهدف إلى مواجهة المشكلة السكانية في مصر بصورة عامة، ومشكلة تضخم القاهرة الكبرى

وزحفها على الأراضي الزراعية المحيطة بها بصفة خاصة، ومن ثم يتضح أن الفكرة الأولى للمدن الجديدة في مصر كانت تنظر إلى هذه المدن على أنها "أقطاب تخفيف" و"مدن توايح"، ولم تضع في اعتبارها أن تكون جزءاً من خطة شاملة لتحقيق النمو الإقليمي أو التنمية الإقليمية، وإن كانت تهدف إلى حل بعض المشكلات الخاصة بإقليم القاهرة الكبرى العمراني.

وقد انجذب اهتمام الدولة - عبر وزارة الإسكان والتعمير - في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣، ١٩٧٦ إلى إعادة تعمير مدن منطقة قناة السويس بسبب الأضرار التي لحقت بهذه المدن في أعقاب حرب عام ١٩٧٣، وقد اتضح ذلك في برنامج إعادة التعمير والتنمية" الذي وضع في عام ١٩٧٦، والذي كان يهدف إلى:

١ - إعادة تشكيل خريطة مصر من خلال جهود تحويل النمو عن المدن الكبرى - القاهرة والأسكندرية.

٢ - إيقاف عملية "التعمير البشرية للأراضي الزراعية المحيطة بالمدن المصرية.

ومن ثم، فقد ظهرت فكرة المدن الجديدة من جديد، ولكن في شكل مجموعة جديدة من المدن في إطار إقليم القاهرة الكبرى العمراني، ولكنها في هذه المرة كانت تمثل جزءاً من استراتيجية عريضة لنشر الصناعة وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تقليل معدل النمو السكاني والعمراني السريع لإقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية الحضرين، ومن ثم أصبح الهدف من إنشاء المدن الجديدة هدفاً مزدوجاً يتألف من جانبين أحدهما قومي والآخر إقليمي.

٤ - ٢ - التوزيع :

٤ - ٢ - ١ المدن الجديدة ومحاور التنمية :

تظهر لنا المقارنة بين توزيع كل من محاور التنمية في مصر (شكل رقم ٧)، ومدنها الجديدة ، (شكل رقم ١) أن هناك اتساقا في توزيع هذه المدن مع تلك المحاور، وإن شاب ذلك بعض القصور ، وذلك كما يلي:

- ١ - محور ساحل الدلتا الشمالي، وتقع به مدينة واحدة هي دمياط الجديدة.
- ٢ - محور شمال الدلتا، ويخلو من المدن الجديدة، ولكن يمكنه الاعتماد على مدينة دمياط الجديدة.
- ٣ - محور شرق الدلتا، وتقع إلى الشرق والجنوب منه مدينتان جديدتان هما: الصالحية الجديدة والعاشر من رمضان.
- ٤ - محور غرب الدلتا، تتوزع حوله ثلاث مدن جديدة هي العامرية الجديدة (برج العرب الجديدة) في الشمال، النوبارية في الوسط، والسادات في الجنوب.
- ٥ - محور الساحل الشمالي الغربي، ويخلو من أية مدينة جديدة رغم تراميه على طول الساحل الشمالي الغربي فيما بين الاسكندرية شرقا والسلوم غربا، وتعتبر مدينة برج العرب الجديدة أقرب المدن الجديدة إلى هذا المحور.
- ٦ - محور الصحراء الغربية، وينتظم مدينتين جديدتين ترتبطان بالاستغلال التعديني هما مدينة الوحدات البحرية، ومدينة أبو طرطور.
- ٧ - محور شبه جزيرة سيناء، ويشبه محور الساحل الشمالي الغربي في خلوه من المدن الجديدة رغم طوله ، وهو في حاجة لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده

التعدينية والسياحية والزراعية، (١٩٣:٢٥)

٨ - محور شرق البحر الأحمر، ويضم مدينة جديدة واحدة هي الحمرابين، وهو أيضا كامتداد لمحور شبه جزيرة سيناء يحتاج لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده التعدينية والسياحية والسككية.

٩ - محور وسط البحر الأحمر، وهو لا يحتاج إلى أية مدن جديدة، وإنما إلى تجمعات صغيرة تستغل موارده المحدودة.

١٠ - محور غرب البحر الأحمر (بحيرة السد العالي)، ويضم مدينتان جديدتان هما: مدينة مجمع نجع حمادي لصناعة الألمونيوم، ومدينة أسوان الجديدة، ويحتاج هذا المحور لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارد بحيرة ناصر الزراعية والسككية والسياحية (٢٨:٨١).

ويتلخص ارتباط توزيع المدن الجديدة بمحاور التنمية في مصر في ضوء خلو محاور التنمية في مناطق اللامعمور من العدد الكافي من هذه المدن، واللازم لاستغلال إمكانات هذه المحاور/ المناطق، في الوقت ذاته الذي تتكوكب فيه هذه المدن حول، أو قريبا من مناطق محاور المعمور، وإذا كان الوضع الأخير يساعد في حل مشكلات مصر السكانية حلاً عاجلاً، فإن نشر المدن الجديدة كمراكز نمو - سياسة الانتشار بطريقة مركزة - في مناطق محاور اللا معمور هو الحل الأجل الذي لا مفر منه.

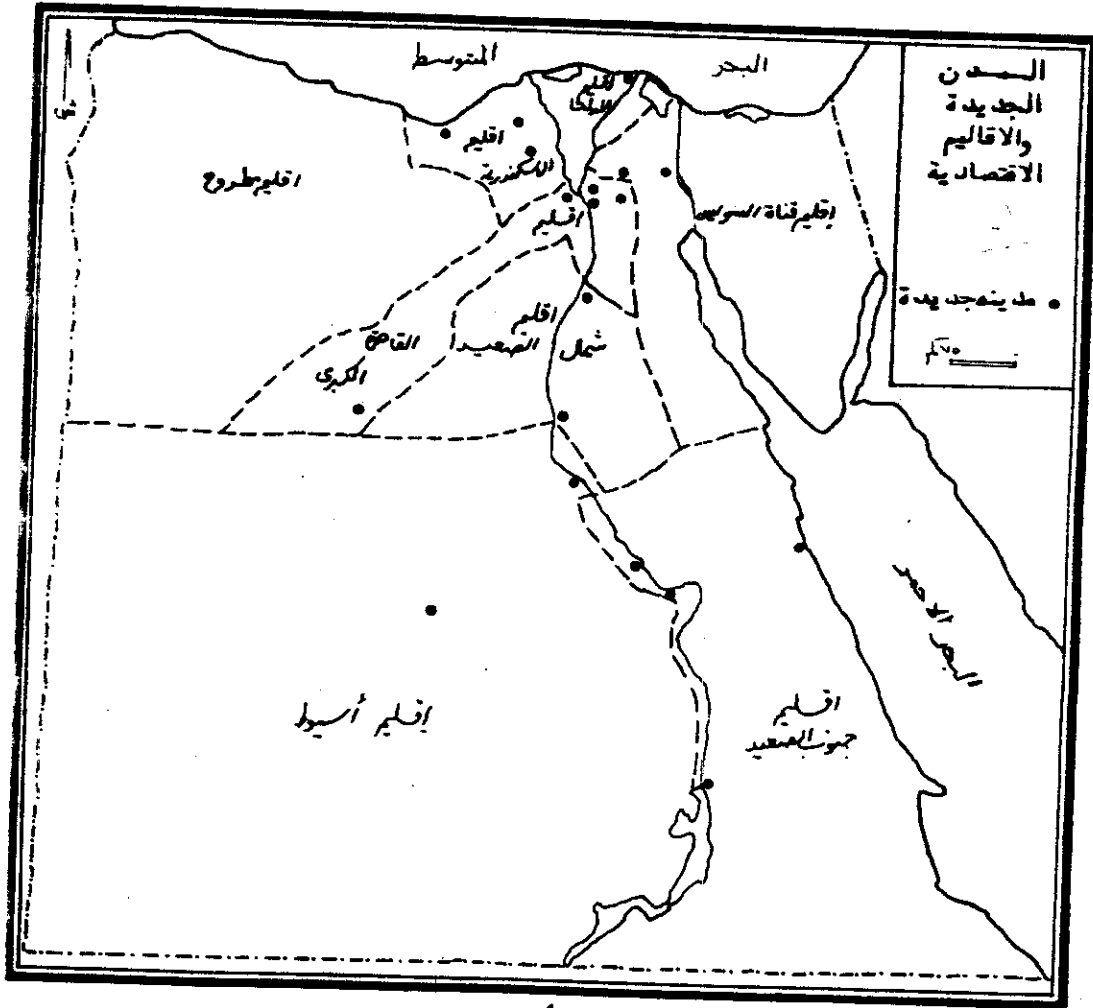
٤ - ٢ - ٢ المدن الجديدة والأقاليم الاقتصادية:

يمكن القول بصورة عامة أن استراتيجية المدن الجديدة في مصر لم تضع في اعتبارها أن يتوافق توزيع هذه المدن مع الأقاليم الاقتصادية، وذلك رغم التوافق الزمني في اتجاه الدولة إلى اتباع كل من: استراتيجية المدن الجديدة، وسياسة

الأقاليم الاقتصادية، وذلك لأن انقسام مصر الى إقليمين كبيرين من حيث المعمور إلى مناطق كثيفة العمران - الوادي والدلتا، وأخرى شحيحة العمران (بقية مناطق مصر)، جعل التفكير يعجه إلى حل مشكلات المناطق الأولى أولاً. رغم أن هذا الحل يكمن في استغلال موارد المناطق الثانية. وذلك بتركيز معظم المدن الجديدة حولها أو قريباً منها، ولهذا كانت الموجه الأولى من المدن الجديدة - العاشر من رمضان - السادات، و برج العرب الجديدة - تتراعى على مسافات قصيرة من الدلتا المكتظة بالسكان، ولقد كان هناك توافقاً - موقعياً ووظيفياً - واضحاً فيما يتعلق بمدينتي العاشر من رمضان والسادات الجديدتين لوقوعهما بين أقاليم: القاهرة الكبرى، قناة السويس، شرق الدلتا بالنسبة للمدينة الأولى؛ والقاهرة الكبرى، الاسكندرية، وغرب الدلتا بالنسبة للمدينة الثانية، التي سرعان ما ضُمت - إدارياً - إلى محافظة المنوفية لتكون متنفساً لسكانها، مما يؤكد أهمية هذه المدينة الجديدة كحل لمشكلات مناطق الدلتا الكثيفة السكان، كما صاحب عملية اختيار موقع مدينة برج العرب الجديدة قدراً كبيراً من التوفيق كمتنافس لكل من إقليم الإسكندرية الحضري، ومنطقة غرب الدلتا، (٤:١٥٢).

٤ - ٢ - ١ التوزيع التفرعي:

يظهر التوزيع العام للمدن الجديدة (شكل رقم ٥) أنه لم يخل إقليم اقتصادي من أقاليم مصر الاقتصادية الثمانية - والتي أصبحت سبعة أقاليم بعد إدماج إقليم مطروح في إطار إقليم الإسكندرية من مدينة جديدة فيما عدا إقليم مطروح قبل ضمه إلى إقليم الإسكندرية، وإن اختلفت الأقاليم فيما بينها من حيث وظائف مدتها الجديدة ومرحلة تنفيذها، ويظهر شكل رقم (٨)، العلاقة بين الأقاليم الاقتصادية والمدن الجديدة وذلك كما يلي:



شكل رقم ٨

١ - إقليم القاهرة الكبرى، وكان من نصيبه خمس مدن هي: بدر، العبور، ١٥ مايو، ٦ أكتوبر، ومدينة البويطي الجديدة، مدينة مناجم حديد الواحات البحرية، وذلك بالإضافة إلى التجمعات العمرانية الجديدة العشر حول مدينة القاهرة، والتي توصي بعض الدراسات بعدم الاستمرار في عملية انشائها، (٧١٤:٢٩).

٢ - إقليم الاسكندرية، وتقع فيه ثلاث مدن هي: السادات، برج العرب الجديدة، والنوبارية، وكلها تقع في إطار إقليم الإسكندرية الاقتصادي قبل أن يضم إليه إقليم مطروح الاقتصادي، والذي كان خلوه من المدن الجديدة - رغم كبر مساحته وتعدد موارده - تأكيداً لاتجاه الفكر التخطيطي العمراني في مصر إلى الالتصاق بالمعمور وعدم الإنجاء إلى نشر المراكز العمرانية الجديدة بعيداً عنه.

٣ - إقليم الدلتا : وتقع به مدينة واحدة هي دمياط الجديدة.

٤ - إقليم قناة السويس، وتقع به مدينتا: العاشر من رمضان، والصالحية الجديدة، والأولى منهما أقرب إلى إقليم القاهرة الكبرى، أو إلى إقليم الدلتا من إقليم قناة السويس، والذي يلاحظ خلوه منطقة شبه جزيرة سيناء التابعة له من أية مدينة جديدة.

٥ - إقليم مطروح : وهو الإقليم الوحيد الذي خلا من المدن الجديدة، وقد ادمج فيما بعد في إطار إقليم الإسكندرية الاقتصادي.

٦ - إقليم أسهوط: وتقع به مدينتا أسهوط الجديدة (مدينة الصفا)، ومدينة أبو طرطور التعدينية الخادمة لمشروع استغلال فوسفات هضبة أبو طرطور في المنطقة الواقعة فيما بين منخفضي الخارجة والداخلية.

٧ - إقليم شمال الصعيد: وتقع به مدينتان جديدتان هما: بني سويف الجديدة، والمنيا الجديدة.

٨ - إقليم جنوب الصعيد: وتقع به أربع مدن هي: سوهاج الجديدة، مدينة مجمع نجع حمادي لصناعة الألمونيوم، أسوان الجديدة، ومدينة الحمراوين.

ويتضح من التوزيع السابق أن إقليم القاهرة الكبرى قد استأثر بالنسبة الكبرى من المدن المصرية الجديدة إذ يضم ٣٠٪ من هذه المدن - باعتبار أن التجمعات العمرانية العشر بمثابة مدينة واحدة - وهو الإقليم الذي كان يضم ٢٥٪ من جملة سكان مصر في عام ١٩٧٦، ارتفعت إلى نحو ٢٦٪ في تعداد ١٩٨٦، ونحو ٦٪ فقط من مساحة معمور مصر في عام ١٩٧٦، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤) معمور وسكان الأقاليم الاقتصادية المصرية *

الإقليم	المعمور ١٩٧٦ %	السكان %		المدن الجديدة	
		١٩٨٦	١٩٧٦	عدد	%
القاهرة	٥,٨	٢٥,٦	٢٥,٠	٦	٣,٠
الإسكندرية	٢٨,٤	١٣,٢	١٣,٢	٣	١٥
الدلتا	٢٥,٤	٢٣,١	٢٣,٤	١	٥
قناة السويس	١١,٧	١٠,٢	١٠,٤	٢	١,٠
مطروح	١,٥	--	٠,٣	--	--
شمال الصعيد	١١,٦	١١,٧	١١,٦	٢	١,٠
أسيوط	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٢	١,٠
جنوب الصعيد	١١,٠	١١,٥	١١,٥	٤	٢,٠
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠	١٠٠

- اعتماداً على بيانات جدول رقم (٣) ، والمصدر ، (٥٦١:٣٢) ، وقد اكتفي الباحث بمساحة معمور مصر في عام ١٩٧٦ وقدرها نحو ٣٥ ألف كم^٢ ، وذلك لعدم الاقتناع بمساحة المعمور في عام ١٩٨٦ والتي بلغت نحو ٩٨٨ ألف كم^٢ ، !! والواردة في المصدر (٢٣-٨) .

وبلي إقليم جنوب الصعيد - من حيث عدد المدن الجديدة - إقليم القاهرة الكبرى، حيث بلغ عدد مدنه أربع مدن تمثل ٢٠٪ من مدن مصر الجديدة، وقد كانت نسبة معمور هذا الإقليم إلى جملة مساحة المعمور المصري ١١٪، عدد سكانه ١١,٥٪ من عدد سكان مصر في كل من تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦.

- أما إقليم الإسكندرية، والذي كانت مساحته المعمورة تمثل نحو ٢٨٪ من مساحة المعمور المصري في عام ١٩٧٦، وعدد سكانه يمثل نحو ١٣٪ من سكان مصر في كل من تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦، فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث عدد المدن الجديدة بعد إقليم القاهرة الكبرى وجنوب الصعيد، إذ كان نصيبه ثلاثاً من هذه المدن تمثل ١٥٪ من مدن مصر الجديدة.

- وقد بلغ عدد المدن الجديدة في إقليم قناة السويس مدينتان فقط، أي نحو ١٠٪ من هذه المدن، في الوقت الذي كانت مساحة معموره تمثل نحو ١٠٪ من مساحة معمور مصر عام ١٩٧٦، وكان سكانه يمثلون ١٠٪ - أيضاً - من جملة سكان مصر في تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦.

- ويشبه إقليم أسيوط إقليم القناة في كونه قد ضم مدينتين فقط، ولكنه اختلف عنه في انخفاض نسبة معموره إلى جملة مساحة معمور مصر - نحو ٥٪، وكذلك انخفاض نسبة سكانه إلى جملة سكان مصر إلى نحو ٥٪ - أيضاً - في كل من تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦.

- ويشبه إقليم شمال الصعيد كلا من إقليم قناة السويس وأسيوط في عدد مدنه الجديدة، ولكنه اختلف عنها في ارتفاع نسبة كل من مساحة معمورة وعدد سكانه في كل من تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦ والبالغة نحو ١٢٪ لكل منهما.

أما إقليم الدلتا، التي بلغت مساحته المعمورة نحو ٢٥٪ من مساحة معمور

مصر، بعدد سكان يمثل نحو ٢٣٪ من سكان مصر في تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦، فقد كان من نصيبه مدينة - ميناء - واحدة، تخدم مصر كلها أكثر مما تخدم هذا الإقليم.

٢-٢-٢-٤ الواقع الفعلي:

ويقصد به التوزيع العملي ، أو مدى تبلور ووضوح المدينة الجديدة على خريطة مصر، وهي مسألة تختلف - أيضا - من إقليم اقتصادي إلى آخر وذلك كما يلي:

- إقليم القاهرة الكبرى:

بدأت المدن الجديدة مبكرا في هذا الإقليم، إذ تنتمي مدينة ٦ أكتوبر إلى الجيل الأول من هذه المدن ، ونظراً لأنها قد أقيمت على قاعدة صناعية - سياحية، فقد جذبت الصناعة من إقليم القاهرة الكبرى ومن مناطق أخرى ، وقد ارتفع عدد سكانها من نحو ٥,٣ ألف نسمة في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٨,٦ ألف نسمة في عام ١٩٨٧، (٥٩٥:٣٢) ، كذلك فقد أصبحت مدينة ١٥ مايو ذات مكانة واضحة كمتنافس سكاني للإقليم ، حيث بلغ عدد سكانها حتى نهاية عام ١٩٨٧ نحو ٦٢ ألف نسمة (٥٩٥:٣٢)، وهو ما يمثل نحو ٤١٪ من جملة طاقتها الاستيعابية حتى عام ٢٠٠٠، (١٠٠:٢٨)، أما بالنسبة لمدينتي بدر ، والعبور فلم تتضح معالمهما بعد ، إذ لا زالت في طور الإنشاء، في حين بدأت مدينة مناجم حديد الواحات البحرية في خدمة صناعة التعدين في تلك المنطقة، أما فيما يتعلق بالتجمعات العمرانية الجديدة العشر، والمقرر لها أن تستوعب نحو ١,٩ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ فقد تقرر أن يقام تجمع واحد كل عام في الفترة ٨٤ -

١٩٩٥، ولكن ما تم إنجازها حتى عام ١٩٨٨، هو إعداد المخطط العام لتجمعين منها، أما التجمعات الأخرى فمعظمها ينتظر حل مشكلة الأرض المخصصة له من قبل هيئة التخطيط العمراني، (٢٩:٧٠٥).

- إقليم الإسكندرية :

وقد خرجت مدينتا: السادات وبرج العرب الجديدة في هذا الإقليم من مرحلتي : التخطيط والتنفيذ إلى مرحلة الفعالية - كمدينة السادس من أكتوبر في إقليم القاهرة ، ومدينة العاشر من رمضان في إقليم قناة السويس، وإن كانت معدلات فعاليتها تتم بإيقاع بطيء، فقد بلغ عدد سكان مدينة السادات ١,٩ ألف نسمة فقط في عام ١٩٨٦، (١٠:٢٩)، ارتفعت إلى نحو ٤,٣ ألف نسمة في عام ١٩٨٧، أما مدينة برج العرب الجديدة ، فقد قدر عدد سكانها في عام ١٩٨٧ بنحو ٤,٤ ألف نسمة فقط، ولا تزال المدينة الثالثة في الإقليم - النوبارية - في طور الإنشاء.

- إقليم الدلتا :

لا تزال المدينة الوحيدة في هذا الإقليم في طور الإنشاء، وقد بلغ عدد سكانها في عام ١٩٨٦ نحو ١٥ ألف نسمة فقط.

- إقليم قناة السويس:

ويشهد هذا الاقليم أكثر المدن الجديدة في مصر فعالية وكفاءة ونشاطاً وفعراً، ألا وهي مدينة العاشر من رمضان، التي بلغ عدد سكانها في عام ١٩٨٦، نحو ٨٥ ألف نسمة، ارتفعت إلى ٣٤ ألفاً في نهاية عام ١٩٨٧، وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية بالمدينة حتى نهاية عام ١٩٨٦ نحو ٦٩٠ مشروعاً، منها

نحو ١٦٠ مصنفاً منتجاً بالفعل، يعمل بها نحو ١٧ ألف عامل، (٩٧:٢٨)، أما المدينة الأخرى بالإقليم - الصالحية الجديدة - والتي بلغ عدد سكانها نحو ٧٠ ألف نسمة في عام ١٩٨٦، فهي في طور الإنشاء، وإن كانت قد بدأت في ممارسة دورها كمركز تصدير لمنتجات مشروع الصالحية الزراعي، (٦٣:٢٧).

- إقليم مطروح :

وقد خلا هذا الإقليم من المدن الجديدة، وإن كانت مدينة برج العرب الجديدة تقع داخل الإطار الإداري لمحافظة مطروح.

- إقليم أسبوط:

ويضم مدينتان في طور الإنشاء، إحداهما في الوادي - إلى الغرب من مدينة أسبوط، والأخرى هي مدينة مشروع فوسفات أبو طرطور.

- إقليم شمال الصعيد:

ويضم - كسابقه مدينتان في طور الإنشاء هما: بني سويف الجديدة، والمنيا الجديدة.

- إقليم جنوب الصعيد:

ويضم أربعة مدن كلها في طور الإنشاء وإن كان بعضها قد أوشك على النضوج كما هو الحال بالنسبة لمدينة مجمع نجع حمادي، الذي كان يعمل به حتى عام ١٩٨٣، نحو ١٠ آلاف عامل، ومدينة الحمرابين التي بلغ عدد سكانها في عام ١٩٩٢ نحو ١٠ آلاف نسمة، وتوفر ٣٥٠٠ فرصة عمل في مناجم الفوسفات في تلك المنطقة، (٦٣:٢٧) أما المدينتان الأخريان فهما: سوهاج الجديدة، وأسوان

الجديدة.

٣ - ٤ الأنماط :

والأنماط المقصودة هي تتعلق باستقلال أو تبعية المدينة لغيرها من المدن الأقدم، ويرى الباحث أن الوضع الحالي للمدن المصرية الجديدة لا يسمح بتقسيمها إلى مدن مستقلة أو مدن تابعة، ولكن الإطار النظري التخطيطي الهادف إلى استخدام هذه المدن في تحقيق التنمية الإقليمية في المدى الأجل يفترض أن تظل هناك عدة مدن جديدة تابعة لمدن أخرى قديمة، وأن تظهر بمرور الوقت مدن جديدة مستقلة عن المدن القديمة تكون مرشحة لأن تلعب دور أقطاب تنمية في إقليمها المباشر، وأقطاب تخفيف عن الأقاليم العمرانية الأقدم المكتظة بالسكان، ولهذا فإن الدراسة تقترح تقسيم المدن الجديدة إلى فئتين هما:

١-٣-٤ المدن الجديدة المستقلة :

وهي مدن: العاشر من رمضان، السادات، برج العرب الجديدة، ٦ أكتوبر، وإن كانت بعض الدراسات تضعها في عداد المدن التابعة (٢٨:١٠)، في حين يضعها بعضها الآخر في عداد المستقل منها ، (٢٧:٦٠)، مجمع أبو طرطور ، ومدينة الحمراوين، واستقلالهما ناتج عن تطرف موقعهما عن مناطق المعمر الرئيسية في الوادي والدلتا، مدينة النوبارية ، لأنها سوف تقوم بدور قطب النمو Growth Pole لمناطق الاستصلاح الزراعي بمنطقة النوبارية ومحور التنمية في غرب الدلتا، مدينة الصالحية الجديدة التي تقوم في منطقة شرق الدلتا - بالدور ذاته الذي تؤديه مدينة النوبارية في منطقة غرب الدلتا، ومدينة الواحات البحرية.

٢.٣.٤ المدن الجديدة التوابع :

وتأتي مدينة ١٥ مايو على رأس هذه المجموعة من المدن، فما هي إلا امتداد عمراني للجزء الجنوبي من مدينة القاهرة، (١٠٢:٢٨)، ثم التجمعات العمرانية الجديدة العشر حول مدينة القاهرة بحكم وظيفتها كمتنفس سكني لإقليم القاهرة الكبرى الحضري، وهي ذاتها وظيفتها مدينة ١٥ مايو، ثم المدن الجديدة المواجهة لمدن: بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، وأسوان، بحكم وظائفها كأقطاب تخفيف عن هذه المدن القديمة، ويضاف إلى هذه الفئة من المدن كلا من مدينتي دمياط الجديدة، والعبور، وإن كانتا تختلجان عنهما في أنهما مدينتان متعددتا الأهداف، كذلك تنتمي إلى هذه الفئة من المدن مدينة مجمع نجع حمادي الصناعي.

٤.٤ الوظائف :

لا يقصد بالوظائف هنا التركيب الوظيفي الداخلي للمدينة. ولا وظائف سكانها، وإنما المقصود هو الدور الوظيفي المرسوم للمدينة أسهاماً منها في حل مشكلة السكان والتنمية الإقليمية في مصر، إما "كقطب تنمية" يساعد في ظهور نطاقات تنمية بعيداً عن المصمر الحالي لجذب بعض سكان وأنشطة هذا المصمر، أو "كقطب تخفيف" يسهم في حل هذه المشكلة عن طريق تحويل مسار البشر المتجهون من مناطق الطرد البشري إلى مناطق الجذب - المدن الكبرى، وذلك رغم أن التحديد الوظيفي الدقيق للمدن المصرية الجديدة أمر يصعب الوصول إليه في الوقت الراهن، ومن ثم يمكن تقسيم هذه المدن إلى فئات ثلاث هي :

٤.٤.١ المدن الجديدة أقطاب التنمية :

وتضم مدن:

* العاشر من رمضان، ذات القاعدة الاقتصادية المستقلة، والتي يمكن أن تقام دور قطب النمو في المنطقة الواقعة بين أقاليم قناة السويس، شرق الدلتا، والقاهرة الكبرى.

* السادس من أكتوبر، باعتبارها مركزاً للجذب الصناعي تتوطن فيه الصناعات الجديدة والصناعات سابقة الوجود في إقليم القاهرة الكبرى الحضري.

* السادات، باعتبارها قطب نمو للمنطقة الواقعة بين إقليمي القاهرة الكبرى، والأسكندرية من ناحية، ومنطقة غرب الدلتا من ناحية أخرى، وإن كانت قد بدأت في ممارسة دورها كقطب تخفيف بعد ضمها إدارياً إلى محافظة المنوفية كثيفة السكان.

* برج العرب الجديدة، وتقوم بدور قطب التنمية في الجزء الغربي من محافظة الإسكندرية والجزء الشرقي من محافظة مطروح، وإن كانت تقوم بدور قطب التخفيف الاقتصادي عن مدينة الإسكندرية، كما تفعل ذلك مدينة ٦ أكتوبر بالنسبة لمدينتي القاهرة والجيزة.

٢.٤.٤ المدن الجديدة أقطاب التخفيف :

وتضم :

* مدينة ١٥ مايو، المخطط لها استيعاب نحو ٢٧٥ ألف نسمة حتى عام ٢٠٠٠، تخفيفاً عن مدينة القاهرة.

* المدن الجديدة المجاورة لمدن: بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، وأسوان، بالإضافة إلى التجمعات العمرانية العشر المجاورة لمدينة القاهرة، وكلها تقوم بالتخفيف عن المدن الأقدم ذات المشكلات السكانية المستديمة.

٣.٤.٤ مدن المشروعات القومية والمدن المتعددة الأهدف:

وتقع مدن المشروعات القومية كلها في مناطق صحراوية بها إمكانات اقتصادية صالحة لقيام مشروع اقتصادي قومي، وهي مدن: النوبارية - زراعة ، الصالحية الجديدة، زراعة، الواحات البحرية، الحمراوين، أبو طرطور - تعدين، أما المدن المتعددة الأهدف، فأهمها مدينة دمياط الجديدة، ومدينة العبور. ويوضح الجدول التالي المدن الجديدة في مصر من حيث تبعيتها أو استقلالها، أنماطها الوظيفية والمرحلة التنفيذية التي وصلت إليها.

جدول رقم (٥)

مرحلة التنفيذ	النمط الوظيفي	التجربة	المدينة
قائمة	قطب تنمية	مستقل	العاشر من رمضان
قائمة	قطب تنمية	مستقل	السادس من أكتوبر
قائمة	قطب تنمية	مستقل	السادات
قائمة	قطب تنمية	مستقل	برج العرب الجديدة
في طور الدراسة	مشروع قومي	مستقل	مدينة أهر طرطور
في طور الإنشاء	مشروع قومي	مستقل	مدينة الحمراوين
في طور الإنشاء	مشروع قومي	مستقل	مدينة الواحات البحرية
في طور الإنشاء	مشروع قومي	مستقل	النوبارية
في طور الإنشاء	مشروع قومي	مستقل	الصالحية
قائمة	قطب تخفيف	تابعة	١٥ مايو
في طور الإنشاء	قطب تخفيف	تابعة	بني سويف الجديدة
في طور الإنشاء	قطب تخفيف	تابعة	المنيا الجديدة
في طور الإنشاء	قطب تخفيف	تابعة	أسيوط الجديدة
في طور الإنشاء	قطب تخفيف	تابعة	سوهاج الجديدة
في طور الإنشاء	قطب تخفيف	تابعة	أسوان الجديدة
في طور الإنشاء	قطب تخفيف	تابعة	تجمعات القاهرة
في طور الإنشاء	متعدد الأهداف	تابعة	دمياط الجديدة
في طور الإنشاء	متعدد الأهداف	تابعة	المبور
في طور الإنشاء	متعدد الأهداف	تابعة	بدر
قائمة	مشروع قومي	تابعة	مجمع نجع حمادي

* الجدول من اقتراح الباحث.

ويلاحظ تركيز المدن الجديدة أقطاب التنمية في منطقة الدلتا وما حولها شرقاً وغرباً. وكلها مدن مستقلة تحسباً لعملية التهامها مستقبلاً وتحولها إلى نطاق حضري متصل - ميجالوبوليس - وفي الوقت ذاته تقترب كل عاصمة من عواصم محافظات منطقة مصر الوسطى - ما عدا الفيوم - بمدينة جديدة تستوعب الزيادة السكانية والاقتصادية في هذه العاصمة أو في محافظتها، بحيث يمكن القول أن المدن الجديدة في منطقة الدلتا في معظمها أقطاب تنمية، وأن مدن منطقة الصعيد في معظمها أقطاب تخفيف، وأن منطقة القاهرة الكبرى تتميز بوجود النمطين معاً لطبيعة هروفيها السكانية، وأن مدن المناطق الصحراوية مدن مشروعات قومية أو مدن مناطق التخوم.

الخاتمة

كان اتجاه الدولة في أواسط عقد السبعينيات من القرن الحالي إلى اتباع سياسة المدن الجديدة استجابة لحتمية "الخروج الكبير" من المعمور المصري التقليدي إلى "الأراضي البعيدة" عن هذا المحور، والتي يجب أن تكون أرضاً موعودة بقدوم طلائع التعمير الخارجة من الوادي "الأنبوبي" المتصعب سكاناً ومشكلات، لأنه من الأجدر بسكان مصر أن يلبأوا إلى هذا الخروج قبل أن يتحول إلى "هروب كبير" من منطقة الوادي والدلتا، التي يتوقع أن تتخمد بنحو ٧٠ مليوناً من البشر مع نهاية السنوات الثمان - السمان - القادمة، والتي سوف تسلمنا إلى سنوات "عجاف" من المزعج أن نتصور طبيعة العلاقة بين سكان مصر ومعمورها خلالها.

وفيما يتعلق بالارتباط بين المدن الجديدة وأقاليم التنمية، فإن هذه المدن قد ارتبطت بأقاليم التخوم أكثر من ارتباطها بغيرها من الأقاليم وذلك نتيجة لطبيعة المعمور المصري، ومن أبرز هذه المدن: النوبارية، الصالحية الجديدة، برج العرب الجديدة، والسادات. أما من حيث ارتباط هذه المدن بأنماط النمو السكاني الحالي

والمتوقع في مصر فإن العدد الأكبر منها كان من نصيب محافظات النمط المختنق، وأهمها: القاهرة والجيزة، وأن محافظات النمط المفتوح قد تناثرت فيها هذه المدن، وذلك لارتباط المدن الجديدة في مصر بالتخفيف عن مناطق الاكتظاظ السكاني، أكثر من ارتباطها بتحقيق التنمية الإقليمية على مستوى كافة أقاليم مصر الاقتصادية ، ولهذا نرى محاور التنمية في مناطق اللامعمور تخلو من العدد الكافي من المدن الجديدة اللازمة لاستغلال مواردها الكامنة.

ولقد أدرك المستولون عن التنمية الإقليمية في مصر أهمية هذا النمط من أنماط التنمية، كما أدركوا أهمية المدن - خاصة الجديدة منها - في تحقيقه، ولذلك فقد قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية تحولت إلى سبعة أقاليم مؤخرًا - بهدف تحقيق التنمية الإقليمية ، وهو أسلوب من أساليب تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية، ولكنه تقسيم اعتمد أساسا على تجميع كل مجموعة من المحافظات المتجاورة في شكل إقليم اقتصادي واحد، ومن ناحية أخرى لم تلتزم سياسة المدن الجديدة في مصر بأي من استراتيجيات التنمية الإقليمية المتعارف عليها: استراتيجية الانتشار، استراتيجية التركيز - واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة - مراكز أو أقطاب النمو، وإنما روعيت حدة مشكلات المعمور المصري ، وخصوصية العلاقة بين الإنسان المصري وهذا المعمور من ناحية ، وتفاوت ملامح هذه العلاقة بين الأجزاء المختلفة لهذا المعمور من ناحية ثانية، وخصائص مناطق اللامعمور من ناحية ثالثة، وقد أسفر ذلك جميعاً عن الاتجاه إلى إنشاء مجموعة من المدن الجديدة من أجل الحل العاجل لبعض المشكلات المكانية التي يعاني منها المعمور المصري.

ورغم التوافق الزمني بين عمليتي إنشاء المدن الجديدة واتباع سياسة التنمية الإقليمية إلا أن الارتباط بين هاتين العمليتين كان غير واضحاً في أذهان

العاملين على التخطيط لحل المشكلات المكانية التي يعاني منها المعمور المصري، رغم إفادة مصر من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، وذلك لأن هذه الإفادة اقتصرت على عمليات الإنشاء والتوجيه، ولم تتعد ذلك إلى الأبعاد المكانية الكاملة الكامنة في عملية التنمية الإقليمية.

المصادر

- ١ - أحمد حسن إبراهيم
المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - قسم
الجغرافيا - جامعة الكويت - ١٩٨٥.
- ٢ - أحمد خالد علام
تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم
الدولة إلى أقاليم - جمعية التخطيط -
القاهرة - بدون تاريخ.
- ٣ - أحمد علي إسماعيل
دراسات في جغرافية المدن - ط ٤ - دار
الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة -
١٩٩٠.
- ٤ - أحمد محمد عبد العال
منطقة غرب فرع رشيد دراسة في
جغرافية التنمية - رسالة دكتوراة - غير
منشورة - جامعة المنيا - ١٩٨٧.
- ٥ - أحمد محمد عبد العال
جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها -
مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - مجلد
٩ - ١٩٩١.
- ٦ - أحمد محمد عبد العال
دور المدن المصرية غير المليونية في
عملية التحضر - ١٩٧٦ - ١٩٨٦.

- مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية -
العدد الخامس - أبريل ١٩٩١ .
- ٧ . أكاديمية البحث العلمي
الملاح العريضة للمدن المصرية عام
٢٠٠٠ . المرحلة الثانية - التقرير النهائي
القاهرة - بدون تاريخ .
- ٨ . الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء
الكتاب الإحصائي السنوي - ١٩٥٢ -
١٩٨٨ - القاهرة - يونيو - ١٩٨٩ .
- ٩ . الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء
المؤشرات الإحصائية - إقليم
الإسكندرية - القاهرة - ١٩٧٨ .
- ١٠ . الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء
التعداد العام للسكان والإسكان
والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن
القاهرة - ١٩٨٧ .
- ١١ . السيد محمد كيلاني
تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم
سكاني ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر - معهد
التخطيط القومي - ورقة عمل رقم ١٧ -
القاهرة - اغسطس ١٩٨٣ .
- ١٢ . المجالس القومية المتخصصة
سيناء ومجالات التنمية - المركز العربي
للبحث والنشر - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ١٣ . حسن محمود الحديثي
سياسة التنمية المكانية وعلاقتها
بالتطور العمراني للمدن - مجلة الجمعية
الجغرافية العراقية - المجلد ١٧ - بغداد -

.١٩٨٦

رؤية عصرية لخريطة مصر - الهيئة
المصرية العامة للكتاب - القاهرة

.١٩٧٨

مشروعات تخطيط المدن الكبرى وواقع
التضخم الحضري - ندوة التوسع الحضري
- معهد التخطيط القومي - القاهرة -

.١٩٨٨

الطريق الى سنة ٢٠٠٠ - مذكرة غير
منشورة - وزارة التخطيط - القاهرة -
بدون تاريخ.

التفاوتات الإقليمية واستراتيجية
التنمية الإقليمية - معهد التخطيط
القومي - مذكرة خارجية رقم ١٤٣٨ -
القاهرة - يناير ١٩٨٧.

دور المدن في الاقتصاد الأكبر - ندوة دور
المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية - معهد التخطيط القومي -
القاهرة ١٩٨٨.

تقديم ندوة دور المدن الجديدة في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية - معهد
التخطيط القومي - القاهرة ١٩٨٨.

١٤ - حسين كفافي

١٥ - سامح العلابي

١٦ - سعد الدين الحنفي

١٧ - سيد عبد المقصود

١٨ - سيد عبد المقصود

١٩ - صالح مغيب

٢٠. صقر أحمد صقر
عشرون عاما من التخطيط القومي في
مصر (١٩٥٧ - ١٩٧٧) . مصر
المعاصرة . العدد ٣٧١ - يناير ١٩٧٨ .
- ٢١ . عايدة بشارة
تخطيط المراكز العمرانية والتنمية في
جمهورية مصر العربية . بحوث المؤتمر
الجغرافي العربي الثاني ١٩٧٦ .
المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة .
١٩٨٨ .
- ٢٢ . عبد الرحيم عمران
المشكلة السكانية في مصر ، في : عبد
الرحيم عمران (محرر) ، السكان والصحة
والتنمية في البلاد العربية . دار نشر
الثقافة . القاهرة ١٩٧٨ .
- ٣٢ . عزة سليمان وشنودة سمعان
التوسع الحضري ومشكلة الإسكان في
مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد
التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٨ .
- ٢٤ . عزة عبد العزيز سليمان
المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - ندوة
دور المدن الجديدة في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية معهد
التخطيط القومي - القاهرة ١٩٨٨ .
- ٢٥ . علا سليمان الحكيم
أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية
الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه غير
منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم

- السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥.
- ٢٦ - علا سليمان الحكيم
أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن
الكبرى في مصر - ندوة التوسع الحضري
- معهد التخطيط القومي - القاهرة -
١٩٨٨.
- ٢٧ - علا سليمان الحكيم
تقييم لتجربة المدن الجديدة في مصر مع
التطبيق على مدينة العاشر من رمضان
ندوة دور المدن الجديدة في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية - معهد
التخطيط القومي - القاهرة - يونيو
١٩٨٨.
- ٢٨ - فتحي محمد مصيلحي
بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط
القرية المصرية - ج ١ - بدون دار نشر -
القاهرة - ١٩٩٠.
- ٢٩ - مجدي ربيع
التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة
ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط
القومي - القاهرة ١٩٨٨.
- ٣٠ - محاسن مصطفى حسنين
السكان والنمو الحضري في مصر - ندوة
التوسع الحضري - معهد التخطيط
القومي - القاهرة ١٩٨٨.
- ٣١ - محاسن مصطفى حسنين
دور المدن الجديدة في إعادة توزيع
السكان والقوى العاملة - ندوة دور المدن

- الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومي - القاهرة - يونيو ١٩٨٨ .
- ٣٢ - محمد جمال الدين محمد أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٨ .
- ٣٣ - وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي - دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية - التقرير النهائي - القاهرة - يناير ١٩٨٢ .
- ٣٤ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق - الإسكان في مصر - القاهرة - ١٩٨٩ .
- ٣٥ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - التعمير في مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٣٦ - المدن الجديدة علامات مضيئة علي خريطة مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٣٧ - يوسف توني معجم المصطلحات الجغرافية - دار الفكر العربي - القاهرة - بدون تاريخ نشر .

- 38 - Alaev, E., regionalization of a country for regional planning , in : Adams, P., and Helleinger, M., International Geography, University of Toronto Press, 1972 .
- 39 - Alaev, E., - Social and economic geography, Progress Publications, Moscow, 1989 .
- 40 - Alonso, W., urban and regional imbalances in economic development, in : Friedman, J., and Alonso, W., ed., regional policy, The MIT Press, Cambridge, 1975 .
- 41 - Butuzova, V. et al., division into economic regions, . The xxiii International geographical Congress, Sec. II , Moskova, 1976 .
- 42 - Folmen, H. and Oosterhaven, J., spatial inequalities and regional development , in : Folmer, H., and Oosterhaven, J., spatial inequalities and regional development, Martin Nijhoff publications, Boston, 1979 .
- 43 - Hall, P. et al., the containment of urban England, vol. one, George Allen & Unwin, London, 1973 .
- 44 - Hansen, N., review and evaluation of attempts to direct migrants to smaller and intermediate sized cities, in : United Nations, population distribution policies, in developing planning , New York, 1981 .

- 45 - Mc Donald, J., R., a geography of regions, WM.C. Brown company publishers, Debuque, Iowa, 1972 .
- 46 - Richardson, H., W., regional growth theory, Macmillan, London, 1973 .
- 47 - Richardson, H., W., - city size and national spatial strategies in Developing Countries, World Bank staff working paper No. 252. April, 1977 .
- 48 - Rodwin, L., choosing regions for development; in : Friedman, J., and Alonso, W., eds., regional development and planning a review , the M.I.T Press. Cambridge, Mass., 1964 .
- 49 - Ross, G., W., and Cohen, S., S., - the politics of French regional planning , in : Friedman, J., and Alonso, W., eds., Regional policy, The M.I.T. Press, London, 1975 .
- 50 - Stohr, W., B. interurban systems and regional economic development , A.A.A.G. resource aper No 26., 1974 .
- 51 - Ullman, E., regional development and the geography of concentration, in : Friedman, J., and Alonso, W., eds., regional development and planning, the M.I.T. Press, Cambridge, Mass., 1964 .

المبحث الأول : مفاهيم وأبعاد نظرية	
مفهوم المدينة الجديدة	١ - ١
مفهوم التنمية الإقليمية	٢ - ١
دور المدن في التنمية الإقليمية	٣ - ١
أنماط المدن الجديدة من منظور التنمية	٤ - ١
المبحث الثاني : استراتيجيات وأبعاد مكانية	
أقاليم التنمية	١ - ٢
استراتيجيات التنمية الإقليمية	٢ - ٢
المدن الجديدة واستراتيجيات التنمية الإقليمية	٣ - ٢
تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية	٤ - ٢
المبحث الثالث : التنمية الإقليمية في مصر	
تجربة التخطيط الإقليمي في مصر	١ - ٣
الأبعاد المكانية للتنمية	٢ - ٣
معايير التنمية	١ - ٢ - ٣
المبحث الرابع : المدن الجديدة في مصر	
النشأة والتطور	١ - ٤
التوزيع	٢ - ٤
المدن الجديدة ومعايير التنمية	١ - ٢ - ٤
المدن الجديدة والأقاليم الاقتصادية	٢ - ٢ - ٤
التوزيع النظري	١ - ٢ - ٢ - ٤
الواقع العملي	٢ - ٢ - ٢ - ٤
الأنماط	٣ - ٤
المدن الجديدة المستقلة	١ - ٣ - ٤
المدن الجديدة التوزيع	٢ - ٣ - ٤
الوظائف	٤ - ٤
المدن الجديدة أقطاب التنمية	١ - ٤ - ٤
المدن الجديدة أقطاب التخفيف	٢ - ٤ - ٤
مدن المشروعات القومية والمدن المتعددة الأهداف	٣ - ٤ - ٤
الملاحقة	
المصادر	